جامعة مؤتة
كلية الدراسات العُليا

العلاقة غير الخطية بين الانفتاح التجاري والنمو الإقتصادي: أدلة تطبيقية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إعداد
الاء رزق المعايطة

إشراف
الدكتور حذيفة القرالة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد/قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2021م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب الاء رزق علي المعايطه

والموسومة بـ: العلاقة غير الخطية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي : أدلة تطبيقية من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

القسم: الاقتصاد

في تاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٣

من الساعة ١٢ إلى الساعة ٢

قرار رقم

أعضاء اللجنة:		التوقيع
د. حذيفه سميح عبدالله القراله	مشرفا ومقررا	
د. حسن عبدالرحمن إشتيان العمرو	عضوا	
د. أحمد عبدالقادر محمد المجالي	عضوا	
د. غازي ابراهيم العساف	عضو خارجي	

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د عمر المعايطة

Adel Gallon

الإهْدَاء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى كل أفراد أسرتي وجميع من كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي الجامعية.

إلى كل شخص امتهن مهنة التعليم واتخذ من نفسه شمعة تحترق لتنير ما حولها بنور العلم والمعرفة.

إلى كل من لم يدخر جهداً لمساعدتي على إتمام هذا العمل.

إليهم جميعاُ أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحثة

الاء رزق المعايطة.

الشّكر والتَّقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

((ربّ أَوزعني أَن أَشكُرَ نِعمَتَكَ الَّتِي أَنعَمتَ عَلَيَّ وَعَلَى والدَيَّ وَأَن أَعمَلَ صَالِحاً تَرضَاهُ وأَدْخِلْني بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ))

صدق الله العظيم

(سورة النمل الآية 19)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والأخرين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

سطور الشكر دائما ما تكون في غاية الصعوبة عند صياغتها، ربما لأنها تشعرنا بقصورها وعدم إيفائها حق من نهديه إياها، والآن أقف عاجزة وأنا أخط هذه السطور وأهديها إلى ينابيع العطاء التي تدفق علينا العلم ليروي هذا الصرح الشامخ، إلى المشرف الفاضل الدكتور: حذيفة القرالة الذى أعطى من وقته وجهده لتطوير كل صفحة من صفحات هذه الرسالة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أساتذة القسم، وجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم اقتصاديات المال والأعمال.

وِ الى الأصدقاء والأقارب والزملاء في الدراسة الذين كانوا عوناً في دراستي ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوماً في الذاكرة.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
الملخص	ز
الملخص باللغة الانجليزية	ح
الفصل الأول : خلفية الدّراسة وأهميتُها	**1**
1.1 المقدّمة	1
2.1 أهمية الدراسة	2
3.1 أهداف الدراسة	2
4.1 مشكلة الدراسة	3
5.1 فرضيات الدراسة:	3
6.1 حدود الدراسة	4
7.1 منهجية الدراسة	4
8.1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**6**
1.2 النمو الاقتصادي ومحدداته، والنظريات المفسرة له	6
1.1.2 مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته	6
2.1.2 النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي	7
3.1.2 المفهوم العام للدورات الإقتصادية	8
4.1.2 المتغيرات المساعدة في تفسير العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي	11
2.2 الدراسات السابقة	14

المحتوى	الصفحة
3.2 التعليق على الدراسات السابقة	23
الفصل الثالث: علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي	26
1.3 مقدمة	26
2.3 تطور النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري في دول العينة (الأردن، مصر، السعودية، تونس وتركيا).	27
1.2.3 تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (2018- 1978)	27
2.23 تطور الإنفتاح التجاري خلال الفترة (2018- 1978)	29
3.3 علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي خلال الفترة (2018-1978).	30
الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي	**36**
1.4 المقدمة	36
2.4 نموذج الدراسة	36
3.4 نتائج الاختبارات الأولية للبيانات	40
4.4: الإختبارات التشخيصية	46
5.4 الإستنتاجات والتوصيات	49
1.5.4 الإستنتاجات	49
2.5.4 التوصيات	50
المراجع	52
الملاحق	57

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1.3) تطور النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري خلال الفترة (1978 -2018)	27
الجدول رقم (1.4) نتائج اختبار ديكي فولر (ADF)	40
الجدول رقم (2.4) نتائج اختبار الحدود	41
الجدول رقم (3.4): نتائج تقدير معلمات NARDL في الأجل الطويل	45
الجدول رقم (4.4) نتائج الاختبارات التشخيصية	49

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن	30
الشكل رقم (2.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية مصر العربية	31
الشكل رقم (3.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية.	32
الشكل رقم (4.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في تونس	33
الشكل رقم (5.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في تركيا	34
الشكل رقم (1.4) (اختبار CUSUM) – الأردن	46
الشكل رقم (2.4) اختبار (CUSUM) – مصر	47
الشكل رقم (3.4) اختبار (CUSUM) – السعودية	47
الشكل رقم (4.4) اختبار (CUSUM) – تونس	48
الشكل رقم (5.4) اختبار (CUSUM) – تركيا	48

الملخص

العلاقة غير الخطية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛ أدلة تطبيقية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الاء رزق المعايطة

جامعة مؤتة، 2021م

تناقش هذه الدراسة الأثر غير المتماثل للإنفتاح التجاري، والإستثمار(تكوين رأس المال الثابت، والتطور التكنولوجي ممثلاً بالصادرات التكنولوجية، والقوى العاملة على النمو الإقتصادي، وكيف تؤثر التقلبات الإيجابية لهذه المتغيرات بشكل مختلف عن التقلبات السلبية على النمو الإقتصادي. حيث استخدمت الدراسة نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية (Nonlinear Autoregressive Distributed lag model) في تحليل الإنحدار خلال فترة الدراسة الممتدة من 1978-2018 لخمس دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: وتشمل الأردن، السعودية، تركيا، مصر وتونس. وتؤكد النتائج أن النمو الإقتصادي استجاب بشكل غير متماثل للمتغيرات المدروسة، علاوة على ذلك كان للمتغيرات الإقتصادية المختارة التأثير المتوقع بما ينسجم مع النظرية الإقتصادية والأدبيات السابقة، حيث أشارت النتائج إلى أن الزيادة في الإنفتاح التجاري يعتبر العامل الرئيسي في التأثير على النمو الإقتصادي، والنظر إلى أن متغير الإستثمار (تكوين رأس المال الثابت)، والتطور التكنولوجي، والقوى العاملة، يمكن أن يحسن الأداء العام للقطاع الإقتصادي ومؤشراته.

الكلمات المفتاحية: الإنفتاح التجاري، الإستثمار (تكوين رأس المال الثابت)، التطور التكنولوجي(الصادرات التكنولوجية)، القوى العاملة، النمو الإقتصادي، نموذج NARDL.

Abstract

Nonlinear Relationship Between Trade Openness and Economic Growth; Empirical Evidence from the MENA Region

Ala'a Maaitah

Mutah University, 2021

The thesis on hand empirically considers the nonlinear autoregressive distributed lag (NARDL) model to see whether nonlinearity helps to investigate responses to macro-economic shocks in economic growth. For a sample of 5 countries from the MENA region; namely, Jordan, KSA, Turkey, Egypt, and Tunisia over the period 1978- 2018, this study decomposes the real impact of trade openness, investment, and investing in technology to address whether the positive shock to these variables is statistically different from the negative one.

It confirms that the economic growth proxied by the real GDP asymmetrically respond to the considered variables. Moreover, the selected economic variables have the expected sign of impact in line with economic theory and the previous literature.

Put in order, increasing trade openness can be seen as a major factor in affecting the economic stability. Given that the variable of fixed capital formation positively affects indicators of economic growth, increasing the capital formation and thus stimulating investment (through investment facilities and opening new global marketing channels) can improve the overall performance of this sector, and thus improve economic growth indicators.

الفصل الأول
خلفية الدّراسة وأهميتُها

1.1 المقدّمة

شهدت العقود القليلة الماضية اهتماماً متزايداً في دراسة العلاقة بين مؤشر الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وينظر للإنفتاح التجاري على أنه الركيزة الأساسية في تفاعل الإقتصاد المحلي واقتصاديات دول العالم، ويعتبر من المتغيرات الإقتصادية التي يُعتمد عليها لتحقيق النمو الإقتصادي لما لهذا التبادل من دور هام في تعزيز أثر اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج؛ وذلك لأن التبادل التجاري يُمكن أن يؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف الحقيقية للإنتاج.

وتسعى جميع دول العالم إلى الاندماج في عملية التبادل التجاري لتحقيق الأهداف الإقتصادية والتي تختلف من دولة إلى أخرى. حيث تسعى الدول النامية إلى الاستعانة بالمكاسب التي تحصل عليها من التجارة الخارجية في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي.

وقد أشارت عدد من الدراسات منها دراسة (الرفاتي، 2016)، ودراسة (العربي، 2015) إلى أن الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يمكن أن تمر عبر قنوات غير مباشرة. حيث تعطي إمكانية استيراد التكنولوجيا الحديثة مثلاً، فرصةً أكبر لتحسين الإنتاجية وزيادة الرفاهية الإقتصادية للمجتمع عن طريق توسعة قاعدة الاختيارات فيما يخص المنتجات؛ نظراً لأن التقدم التكنولوجي ركن أساسي في عملية النمو الإقتصادي وما يرافقه من خلق فرص جديدة بقطاعات أخرى وتوسيع قاعدة العرض والطلب في صناعات موجودة سابقاً. الأمر الذي جعل من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة مهمة تؤدي دور الأعمدة الرئيسية لهذا التقدم.

وبالرغم من الأهمية التصاعدية للإنفتاح التجاري، وما له من دوراً هاماً في النمو الإقتصادي إلا أن الدراسات السابقة أشارت إلى دور الاستقرار الاقتصادي في جني الآثار الايجابية المرجوّة من الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. وبناء عليه، تُحاول هذه الدراسة تقييم تأثير التقلبات في الإنفتاح التجاري (فترات الازدهار الانكماش الإقتصادي) في محاولة لفهم أثر هذه التقلبات على النمو الإقتصادي لعينة من دول

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمثل في (الأردن، السعودية، المغرب، تونس وتركيا) لما تمثله هذه المنطقة من تنوع في واقعها الإقتصادي كما سيتضح لاحقاً.

2.1 أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من المكانة التي يحظى بها الإنفتاح التجاري ومساهمته في رفع معدلات النمو الإقتصادي بإعتباره أمراً مهماً لمتخذي القرار وراسمي السياسات الإقتصادية، وفي ظل السياق الحالي للعولمة فإنه من الطبيعي أن يثار التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي. بشكل عام؛ كذلك محاولتها دراسة الآثار غير الخطية والتي تعطي تصوراً واضحاً لصانعي السياسات الإقتصادية عن أثر الإنفتاح التجاري ضمن مسارات إيجابية وسلبية بوجود متغيرات تفسيرية ذات أهمية كبيرة في تعزيز تفسير العلاقة ما بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي، تمثلت في الإستثمار(تكوين رأس المال الثابت)، والتطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية)، والقوى العاملة.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مدى إسهام الإنفتاح التجاري على تحسين النمو الإقتصادي في دول العينة، وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة آلية تأثير التقلبات سواء الإيجابية أم السلبية في الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي.
2- إعطاء رؤية أكثر وضوحاً حول واقع الإستثمار(تكوين رأس المال الثابت)، والتطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية) ، بالإضافة إلى القوى العاملة وانعكاساتها على معدل النمو الإقتصادي.

4.1 مشكلة الدراسة

أشارت الأدبيات الاقتصادية لوجود آثار متباينة على المدى الطويل للإنفتاح التجاري ممثلا بقطاع الصادرات والواردات على النمو الإقتصادي، حيث أن تنمية الصادرات وتوسعتها لها آثارا إيجابية في النمو الإقتصادي، وذلك بتمكين الدولة من التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية وتصديرها، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، والى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج، بالإعتماد على جملة من السياسات والآليات لتنفيذها، أما بما يتعلق بالواردات فإن استراتيجيتها في أي دولة تعتمد على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع الواردة؛ بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار والنوعية، مما يترتب على هذا الإجراء آثار سلبية جانبية، حيث يؤدي فرض الضرائب إلى رفع أسعار المنتجات الواردة وتقليل تشجيع استيرادها، ولأجل ذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على المشكلة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في دول العينة ؟

5.1 فرضيات الدراسة

على ضوء التساؤل الرئيسي للدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للتقلبات الإيجابية في الإنفتاح التجاري على معدل النمو الإقتصادي.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للتقلبات السلبية في الإنفتاح التجاري على معدل النمو الإقتصادي.

3- لا يوجد علاقة غير خطية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للإنفتاح التجاري على معدل النمو الإقتصادي.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للإستثمار(تكوين رأس المال الثابت) على معدل النمو الإقتصادي.

5- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للتطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية) على معدل النمو الإقتصادي.

6- لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للقوى العاملة على معدل النمو الإقتصادي.

6.1 العينة وفترة الدراسة

تتكون العينة محل الدراسة من خمس دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تشمل الأردن، مصر، السعودية، تونس وتركيا. وتم اختيار الدول وفقا لمعيار توفر البيانات خلال فترة محل الدراسة (1978-2018) ولكل السنوات، إضافة إلى تنوع واقعها الإقتصادي.

7.1 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي الذي يبين الظاهرة من الجانب النظري، وعلى تحليل البيانات المتوفرة في الجانب التحليلي، وبناء النموذج القياسي في الجانب القياسي، إذ تستخدم طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية (Nonlinear Autoregressive Distributed Lag model) في تحليل الانحدار خلال فترة الدراسة الممتدة من 1978 - 2018 للوصول إلى أثر كل من الإنفتاح التجاري، والمتغيرات التفسيرية ممثلة في الإستثمار (تكوين رأس المال الثابت)، والتطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية)، والقوى العاملة وأثرها على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، السعودية، مصر، تونس وتركيا.

8.1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تكتسب الدراسة ميزتها من أهمية المتغيرات التي تتطرق للحديث عنها مثل التطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية) وحداثة الموضوع الذي يواكب التطورات الحالية التي يعيشها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود، بالإضافة إلى الدول التي تقوم بها، والتي كانت من بينها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونخص بالذكر منها (الأردن، السعودية، مصر، تونس وتركيا). وكان إختيار هذه الدول متعلق أيضا بتوفر المعلومات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال فترة محل

الدراسة (1978–2018) ولكل السنوات، ولأنها تعكس التطور الكبير الذي شهدته الآونة الأخيرة في مجال الإستثمار (تكوين رأس المال الثابت) والتطور التكنولوجي والقوى العاملة، كما أن حجم البيانات التي استخدمت يسمح بالوصول إلى نتائج حاسمه ودقيقة نوعاً ما، ويمكن استخدامها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات ويمكن توجيهها في صنع القرارات المناسبة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ويمكن تلخيص أهم ميزات الدراسة بالنقاط التالية:

1- طول الفترة التي تغطيها الدراسة (1978–2018) التي تمتد حوالي 40 سنة.

2- أضافت هذه الدراسة علاقة التطور التكنولوجي وأثره على معدل النمو الإقتصادي.

3- التركيز على قياس التأثير غير المتماثل لمتغيرات الدراسة على النمو الإقتصادي.

4- حظيت بإستخدام نموذج لم تستخدمه الكثير من الدراسات السابقة (حسب اعتقاد الباحثة).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 المقدمة

يعتبر الإنفتاح التجاري أحد أهم المكونات الرئيسية للعلاقات الإقتصادية الدولية والشكل الأقدم والأكثر تطوراً لهذه العلاقات، وأحد أهم الركائز الأساسية في النهوض باقتصاد الدول، حيث يساهم وبشكل فعال في رفع مستوى معيشة ورفاهية مجتمعاتها، ويتمثل ذلك في اهتمامها بتحرير الأسواق وزيادة الإنفتاح التجاري (لوصيف، 2012).

كما ويعد الإنفتاح التجاري العمود الفقري للإقتصاد العالمي وأهم رابط بين الدول، ويحتل مكانة بارزة في ظل الأحداث والتغيرات السريعة في عالم يتسم بالتعقيد والتشابك في العلاقات والإتجاه نحو تدويل الحياة الإقتصادية بإعتبار أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو قوى الإنتاجية، وبالتالي فإن الإنغلاق لن يمكنها من بلوغ أهدافها وتحقيق نموها وتعزيز تنافسيتها، فأصبحت الحاجة متزايدة للإنفتاح التجاري والتفاعل مع الدول في خضم الأحداث والتعقيدات والمساهمة في التبادل الدولي تماشياً مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية، خاصة المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية التي تسعى لتحرير التجارة بين الدول (حفيظة، 2012). وتؤكد الدراسات أن الدول التي تمتلك اقتصاديات أكثر انفتاحاً وتشارك أكثر في التجارة الدولية المتزايدة، تحقق معدلات نمو أعلى من الإقتصاديات الأكثر انغلاقاً، حيث حققت الدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية معدلات نمو أكبر بثلاثة أضعاف مما حققته دول شاركت بقدر أقل في التجارة الدولية خلال التسعينات من القرن الماضي (موارد، 2006). ولهذا أصبح الإنفتاح التجاري ضرورة ملحة في الوقت الحاضر سواء بالنسبة للدول المتقدمة أم النامية على السواء، فقد تمكنت الدول المتقدمة من تصريف منتجاتها الفائضة عن حاجتها إلى أسواق الدول النامية، كما أن الدول النامية هي الأخرى تمكنت من تحرير تجارتها الخارجية للحصول على ما تحتاجه من آلات ومعدات وسلع نصف مصنعة (الشمري وحسان، 2018).

2.1.2 الإنفتاح التجاري ومؤشراته

اشارت أدبيات النمو الإقتصادي إلى أن الإنفتاح التجاري يلعب دورا مهما في الرواج الإقتصادي من خلال كل من النمو في نشاط الصادرات وكذلك في الواردات، ومن هذا المنطلق كان لا بد من محاولة استقصاء أثر مكوني الإنفتاح التجاري (الصادرات والواردات) على النمو الإقتصادي. ويعد الإنفتاح التجاري حاجة ماسة لأي دولة وأسلوباً جيداَ لتطورها ونموها المستمر، ويتحقق هذا الإنفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير وما ينجز عنه من آثار على النمو الإقتصادي، حيث يعتبر مصدر التمويل الأساسي سواء كان لأغراض التنمية او لأغراض الإستهلاك المباشر.

بمعنى آخر إن قطاع التصدير يؤدي إلى زيادة الحصيلة من الصرف الأجنبي لدفع قيمة الواردات من المعدات الإنتاجية أو الرأسمالية والسلع الوسيطة التي تحتاجها الدول وخاصة النامية منها في برامج التنمية من جهة ولتغطية الطلب المحلي المتزايد على السلع الإستهلاكية نتيجة زيادة الدخول التي تحدث عند تحقيق النمو الإقتصادي من جهة أخرى، ولقطاع التصدير دور آخر في غاية الأهمية إذ يساهم هذا القطاع بما له من روابط أمامية وأخرى خلفية في تحقيق النمو الإقتصادي في بعض الأنشطة الإقتصادية الأخرى التي لا يمكنها التجديد والتوسع في غياب قطاع التصدير، ومن هنا وصُف قطاع التصدير بالقطاع القائد أو الرائد في مرحلة الإنطلاق الى التنمية الذاتية، ولكي يكون قطاع التصدير قطاعاً قائداً للنمو الإقتصادي ومؤثراً فيه لا بد أن تكون مدخلاته أو أغلبها على الأقل محلية، وبالتالي يمكن أن يتسرب النمو في بقية الأنشطة الإقتصادية المرتبطة به (عواز، 2017). ويمكن حساب هذا المؤشر بحسب المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الصادردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \mathbf{X\ 100\%}$$

كما تساهم الواردات في توفير متطلبات النمو الإقتصادي نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تسيير النشاط الإقتصادي، ودورها في التنمية الإقتصادية من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية الضرورية والتجهيزات الإنتاجية التي تُمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية من جهة، ومن جهة أخرى

فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير، وكذلك التخلي عن المشروعات غير الكفؤة فيكون استيراد المنتجات أولى من إنتاجها، وفي هذا توفير للموارد وتوجيهها إلى قطاع آخر حيث يمكن تخصيصها بشكل أمثل، وبالرغم من كون الواردات تسرباً غالباً إلا أنها في هذه الحالة تعتبر حقناً بالنظر إلى الآثار طويلة المدى على الجهاز الإنتاجي وتنمية الصادرات. ويمكن حساب هذا المؤشر بحسب المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

ويُعَدّ الِانْفِتَاح التجاري دليلاً على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي أنَّهُ يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد، ويعبر عن الِانْفِتَاح التجاري بـ(مجموع الصادرات والواردات مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي) ويمكن قياس مؤشر الِانْفِتَاح التجاري وفقاً للصيغة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

ومن هنا يتضح لنا أن قياس التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي مِنْ المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصادات العالم الخارجي. وكذلك عصب النمو الإقتصادي، خاصة في الدول النامية نظراً لإعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيب اقتصادها (منى، 2005).

3.1.2 أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي

تهدف معظم السياسات الإقتصادية للدول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة والتقليل من معدلات البطالة، ومحاولة الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي وتحقيق الرفاه الإجتماعي. ويتطلب تحقيق ذلك توافر العوامل الضرورية والمناخ الإقتصادي المناسب الذي يساعد على استغلال الموارد الإقتصادية بطريقة عقلانية ورشيدة (العربي،2015).

وفي أدبيات النمو الإقتصادي يعتبر الإنفتاح التجاري أحد أهم المكونات الرئيسية للعلاقات الإقتصادية الدولية وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة؛ وذلك بمساهمته في رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال توزيع الأنشطة الصناعية وخلق قيم مضافة جديدة، والتي يعبر عنها بالصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى جلب الإستثمارات الأجنبية التي لها مساهمة في النمو الإقتصادي، كما ويشكل الإنفتاح التجاري أيضا أداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الإقتصادية والإنتاجية، حيث يعد معيار للدول لتأمين احتياجاتها من خلال الواردات، وفي نفس الوقت بيع الفائض من السلع والخدمات من خلال صادراتها (نبيلة، 2015). ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الإختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، إلى الحد الذي أصبح فيه الإعتقاد سائداً أن تحقيق المزيد من النمو الإقتصادي يحتاج إلى المزيد من الإنفتاح على العالم وإلغاء القيود المفروضة على حرية الإنفتاح التجاري وانسياب السلع والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أن هناك خلافاً بين الإقتصاديين حول علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي، فعلى الرغم من أن معظم النتائج التجريبية أكدت وجود ترابط بين الإنفتاح والنمو، حيث يعتبر عدد من الإقتصاديين أن الإنفتاح التجاري أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الإقتصادي، ويحتج أصحاب هذا الإتجاه بأن الإنفتاح كان المحرك الحقيقي للنمو في بلدان جنوب شرق آسيا، إلا أن البعض يقول بأن نمو الناتج هو السبب وراء نمو الإنفتاح وليس العكس، ولكن بشكل عام فإن جميع الآراء تؤكد على وجود علاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي، ولقد تزايدت الدراسات الإقتصادية التي تؤكد أنه يمكن للدول خاصة النامية منها تحقيق النمو الإقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية إذا تحسنت فرص نفاذها للأسواق العالمية، وقامت بإصلاحات ضرورية في سياستها التجارية، ورغم أن أغلب الدراسات الإقتصادية التي تحدثت عن الإنفتاح التجاري تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي، ووصلت إلى نتيجة مؤكدة حول قوة ومتانة الإرتباط بين هذين المتغيرين تحديداً في الدول النامية ومنها على سبيل الذكر دراسة (مقران، 2011) ودراسة (عواز، 2017) ودراسة (الغواص وعبدالحليم، 2019) وغيرها من الدراسات، إلا أن

دراسة وتحليل العلاقة بين الواردات باعتبارها الجانب الآخر للإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي لم تحظى بالإهتمام لدى الباحثين كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي، رغم أن الفكر الإقتصادي يؤكد وجود هذه العلاقة ويتحدث عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الإقتصادي خاصة الدول النامية (إسماعيل، 2018).

من الواضح أنه مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كان التعاون الإقتصادي للدول، لا يمكن لها أن تعيش بمعزل عن غيرها تجارياً، إذ لا يمكنها إنتاج القدر الكافي من احتياجاتها ومن جميع المنتجات، لذا تلجأ للاستيراد حتى تغطي النقص الموجود لديها كما أنها لا تستطيع التصرف في الفائض الذي لديها إلا عن طريق عملية التصدير.

وهنا تظهر الأهمية الكبيرة للإنفتاح التجاري، فبدونه تصعب عملية التنمية وبالتالي لا نستطيع رفع مستوى معيشة الأفراد وتحسين النمو الإقتصادي للدولة، لذلك على الدول أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول عن طريق زيادة صادراتها وواردتها (مقران، 2011). ويعد الإنفتاح التجاري من بين العوامل الأساسية لتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية وخاصةً في الدول النامية، حيث أن أهم ميزة يضيفها الإنفتاح التجاري لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه مع محدودية مواردها الخاصة الطبيعية والبشرية وحتى التقنية، وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية، كما تساعد هذه الدول على التخفيف من حدة اعتمادها على الخارج في المجالات الحيوية لديها، وذلك من خلال استيراد التقنيات الهامة لزيادة كفاءة الإنتاجية في هذه الحالات تكون وارداتها بنسبة كبيرة من السلع الرأسمالية والوسيطة، وعلى ذلك فإن النمو في هذه الدول اعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتها على الإستيراد، ومن هنا يزيد اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الإستيراد مرتفعة (إسماعيل، 2018).

4.1.2 المتغيرات المساعدة في تفسير العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي

تختلف أهمية المتغيرات الإقتصادية حسب درجة تأثيرها في مجمل عمليتي النمو والتنمية الإقتصادية، ويعد مؤشر الإستثمار (تكوين رأس المال الثابت) ذو أهمية كبيرة كونه يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشر مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى حيث يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الإستثمار والإدخار(محمد، 2015).

كما يؤدي الإستثمار إلى زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثم تفعيل الأنشطة الإقتصادية المختلفة وزيادة التشغيل والإنتاج الحقيقي في القطاعات الإقتصادية المختلفة، ورفع كمية رأس المال وبالتالي رفع القدرة الإنتاجية المستقبلية، ولذلك؛ فإن الإستثمار إذا وجُه بشكل سليم يقضي إلى معالجة التشوهات الإقتصادية والاختلالات الهيكلية في الإقتصاد المعني، بوصفه أداة مهمة من الأدوات التي تساهم وبشكل فاعل في تحقيق النمو الإقتصادي المتوازن.

كما أن سياسة الإنفتاح التجاري تسمح بدعم التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والإستثمارية، مما يساعد على تحسين مستويات أداء عوامل الإنتاج وزيادة الناتج المحلي، ويسهم الإنفتاح التجاري في زيادة الإستثمارات الأجنبية مما يدعم التنافسية بين المؤسسات وهذا ما يدفع إلى زيادة الإنتاج المحلي كماً ونوعاً، وبهذا يتجه الإقتصاد إلى تحسين معدلات النمو الإقتصادي (ملال، 2017).

وتعد عملية تفعيل الترابط بين الإقتصاد والمكونات الأخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة، وتعزيز القدرة التنافسية في مجالات الإنتاجية والإدارة والتسويق وخفض معدلات الفقر والبطالة، من خلال رسم استراتيجية وطنية لتشجيع الإستثمار وإعادة الهيكلة والإصلاح الإقتصادي وتحرير التجارة والإنفتاح على مناطق التجارة الحرة، وعلى الأسواق العربية والعالمية، والمشاركة في الإتفاقيات التجارية الدولية، أساساً متيناً لتوفير البيئة الإستثمارية الملائمة لتشجيع وجذب الإستثمار وخاصة الإستثمار العربي لتحقيق النمو الإقتصادي المرغوب (طاقة، 2008).

والنمو الإقتصادي لا يتحقق فقط لمجرد توافر عناصر الإنتاج المادية مثل الموارد الطبيعية ورأس المال، بل يتطلب تضافر العنصر البشري المتمثل في (القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل) مع هذه العناصر. وتنميته بشكل يساعد على تحقيق النمو الإقتصادي، وتنمية هذا العنصر وزيادة دوره يأتي من خلال التعليم والتدريب بمختلف أشكاله (إسماعيل، 2018). حيث يساهم حجم السكان في قوة العمل ويؤثر بطريقة مباشرة في كمية أحد عناصر الإنتاج، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة في الإستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق (حمدان، 2012).

إضافة إلى كل ما سبق ذكره من المتغيرات المساعدة على قيام الإنفتاح التجاري وتحسين النمو الإقتصادي، فإنه لا يمكن أن نستغني عن عنصر التطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية) حيث يعد نشاطاً مهنياً له أهمية كبيرة في مجال التقدم التكنولوجي، والذي يمكن إخضاعه للتحليل الإقتصادي كغيره من الأنشطة، ويعد التقدم التكنولوجي من العناصر الهامة التي تعمل على رفع معدل النمو الإقتصادي في المجتمع، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالإستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج (خلف، 2006)، ولا يقتصر دور التقدم التقني على الاختراعات، بل يشمل أيضاً استحداث وسائل جديدة في الإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم (الحبيب، 1985).

وتزامن تطور مفهوم التطور التكنولوجي كعامل أساسي ومحدد للنمو مع تطور مختلف النظريات والدراسات المفسرة لهذا الأخير، حيث أجمعت معظم الأبحاث المقدمة في هذا المجال على أهمية نشاطات البحث والتطوير والإبتكار في رفع مستوى التقدم التكنولوجي وبالتالي تحفيز عملية النمو الإقتصادي، على سبيل المثال قام (Romer, 1990) في نموذجه الثاني حول النمو الإقتصادي بتوضيح الآثار الإيجابية للإستثمار في التكنولوجيا على النمو الإقتصادي حيث اعتبر أن النمو الإقتصادي نتيجة داخلية لقرارات المؤسسة المقدمة لقطاع البحث العلمي والتطوير (أمينة، 2020).

ولا شك أن التفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية له أثر على هيكل الإنفتاح التجاري، حيث تمتع الدول المتقدمة بمجموعة من المزايا النسبية المكتسبة التي لها أثرها على تفوقها، ووجود الميزة النسبية في العديد من السلع المختلفة، والتي يرجع إلى عاملين رئيسيين:

1- وجود التفاوت في الفن التكنولوجي المستخدم، مثل هذا التقدم النسبي يؤثر على حركة الإنفتاح التجاري.

2- اكتساب حقوق الإنتاج و شراء المخترعات الجديدة التي يتطلب إنتاجها فناً تكنولوجياً متقدماً في مراحله الأولى.

مثل هذه الفجوة في التقدم التكنولوجي كان لها أثر على حركة الإنفتاح التجاري بين الدول المتقدمة والنامية، غير أن ذلك له أثره على قيام هذه الدول الأخيرة بالتقليد، خاصةً في الأجل الطويل، إذا ما تم أن تفقد الفجوة التكنولوجية أثرها (مقران، 2011).

إن التقدم التكنولوجي والمعرفة والإبتكارات الجديدة تعتبر مساهمة من المساهمات المستديمة لنظرية النمو الإقتصادي، حيث تتضمن خلق أفكار جديدة تكون جزئياً غير متسمة بالتراحم أو التنافس كما تعتبر الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقضة في المدى الطويل (منى، 2005). ولتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى استخدام وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة، كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج والإبتكارات وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية وتطبيق معايير الأخلاق الإقتصادية والتجارية، كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج، وعليه فإن الإنفتاح التجاري يلعب دوراً بارزاً في خلق وإحداث هذه المتطلبات، فالصادرات تعتبر مصدرا مهماً لتوفير المواد المالية اللازمة لإستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجية المتطورة، كما تعد الصادرات مصدراً مهماً للتعليم والممارسة واكتساب المهارات والخبرات والتدريب (طالب، 2016).

هذا وتوضح نظرية النمو الجديدة أن العلاقة الموجودة بين النمو وتوليد المعلومات ومن ثم الإستثمار في مجال المعرفة أحد عوامل الإنتاج. إذ يزيد من إنتاجية العاملين، حيث أن نشاط البحث والتطوير أحد الوسائل التي ترفد المعرفة

بالإبتكارات الجديدة، ويشير (Christopher) إلى الأهمية الكبيرة للإبداع التكنولوجي في التقدم الإقتصادي من خلال تحسين الآلات والإختراعات المتخصصة، ويرجع معظم الإقتصاديين في إنتاجية العمل إلى عدة عوامل منها البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومستوى التعليم ورأس المال والعمل (مولود وطارق، 2011)

2.2 الدراسات السابقة

شهدت العقود القليلة الماضية عدداً من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين سياسة الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي، وقد اهتمت هذه الدراسات النظرية والتطبيقية بتحديد دور الإنفتاح التجاري في عملية النمو الإقتصادي، ودلت معظم النتائج رغم الإختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الإيجابي للإنفتاح التجاري في تحقيق النمو الإقتصادي، وتأثيره الكبير والثابت على النمو والدخل، فبعد دراسة (Frankel & Romer, 1999) ركزت دراسات عديدة على القنوات التي تؤثر التجارة من خلالها على النمو الإقتصادي، وتشير النتائج إلى أن الدول عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها أكثر شيوعاً دراسة (Lederman & Maloney, 2003) وتعمل على تحسين جودة صادراتها دراسة (Henn papageorgiou & Spatafora, 2015) وتندمج أكثر في سلاسل القيمة العلمية دراسة (Didier & Pinat, 2017).

أما دراسة (Anwar& Sampath, 1997) هدفت إلى قياس العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الإقتصادي لحوالي 96 دولة باستخدام بيانات البنك الدولي للفترة (1960– 1992) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى لحوالي 30 دولة، وأن 20 دولة تظهر العلاقة السببية باتجاه واحد، و11 دولة لا تُظهر العلاقة السببية بين المتغيرين، و9 دول تظهر العلاقة السببية الإيجابية بين النمو الإقتصادي ونمو الصادرات. كذلك وأجرى (Wanikkaya, 2003) دراسة تجريبية مقارنة بين البلدان حول العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي، وقد صنفت مقاييس الإنفتاح التجاري إلى صنفين، المقاييس التي تقيم الأحجام التجارية وتلك التي تقيم القيود التجارية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ترابط إيجابية بين الأحجام التجارية

والنمو، كما توصلت أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية بين الحواجز التجارية والنمو وهذه النتيجة تتفق مع الأدبيات التي تؤكد فوائد الحواجز التجارية في تعزيز النمو في البلدان النامية في حالات معينة كحالات القطاعات الناشئة مثلاً.

وأما دراسة (حلمي، 2005) حيث هدفت دراسته إلى تقدير أثر جهود تحرير التجارة التي قامت بها الحكومة المصرية في عام 2002 على الإيرادات الحكومية ومحاكاة الأثر المتوقع لمزيد من تحرير التجارة على هذه الإيرادات، ويأخذ هذا التحليل في الإعتبار التعديلات في هيكل التعرفة الجمركية، وكذلك المرونة السعرية للطلب على الإيرادات باعتماد اسلوب تحليل التوازن الجزئي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الجهود الأخيرة لتحرير التجارة سوف تؤدي إلى تناقص الإيرادات الحكومية في الأجل القصير، إلا أن الزيادة المتوقعة في الإيرادات نتيجة لإنخفاض أسعارها سوف تساعد على الحد من هذا التناقص، كما أظهرت نتائج المحاكاة أن المزيد من التخفيضات الجمركية على غرار الدول النامية الأكثر انفتاحاً على التجارة الدولية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات كنتيجة لتوسع الطلب على الإيرادات وتحفيز النشاط الإقتصادي.

كما هدفت دراسة (مقران، 2005) إلى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005) بإستخدام اختبار التكامل المشترك توصلت إلى ان عوائد الصادرات من المحروقات أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي لمساهمتها في تمويل المشروعات الإنتاجية.

وبدراسة أعدها (موارد، 2006) تهدف الى بيان مدى انفتاح الإقتصاديات العربية للخارج واثر ذلك على نموها الإقتصادي خلال الفترة (1980- 2006) باستخدام نماذج بانيل التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية، على عينة تتكون من ثلاثة عشر دولة من المنطقة العربية وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، عُمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس والإمارات العربية المتحدة، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها ضعف علاقة الإرتباط بين مؤشرات الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي من جهة، وعدم معنوية مؤشر الإنفتاح التجاري ممثلاً بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع

الإنحدارات المدروسة من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول أن الإنفتاح التجاري لم يكن محدداً رئيسياً للنمو الإقتصادي في المنطقة العربية.

أما دراسة (Edwards & Garland, 2009) فقد هدفت إلى تقييم آثار النمو الإقتصادي للشركاء التجاريين الرئيسين على النمو الإقتصادي المحلي باستخدام طريقة الإمكانات المعممة (GMM) وذلك بالتركيز على الروابط التجارية بين البلدان. غطت الدراسة 137 دولة نامية ومتقدمة مع التركيز على دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) والتي تشمل 15 دولة، تم أخذ بياناتها من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة (1960– 2000)، أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين نمو الشركاء التجاريين الرئيسين ودول منظمة التعاون والبلدان النامية، كما يوجد تأثير بسيط للتضخم والإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي.

وبدراسة كل من (Dogruel & Tekce, 2011) والتي سعت للكشف عن العلاقة التي تجمع بين كل من تحرير التجارة بالتنويع الإقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة الممتدة من سنة(1990– 2009) باستخدام Panal Data، حيث اعتمد الباحثان على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية كمعامل هيرفندال– هيرشمان، حصة النفط والغاز الطبيعي من إجمالي صادرات السلع، حصة صادرات الخدمات من إجمالي الصادرات، وما خلصت إليه من نتائج البحث هو أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالجزائر، السعودية والكويت شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معامل هيرفندال– هيرشمان بسبب تركز صادراتها، في حين عرف المؤشر انخفاضاً بعد سنة 1990 خاصة بالأردن وتونس حيث نجحت في تنويع صادراتها مقارنة مع باقي الدول.

كذلك دراسة (Mukhtar & Bilguees, 2012) هدفت إلى معرفة وتقدير العلاقة السببية بين عدم الإستقرار من حيث الصادرات والدخل والتجارة والنمو الإقتصادي في الهند بإستخدام التكامل المشترك خلال الفترة الزمنية (1960– 2008). توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية طويلة المدى بين النمو الإقتصادي والاستثمار الحقيقي وعدم الإستقرار أو التصدير والدخل والتجارة، أما في المدى القصير فإن هناك علاقة تبادلية ما بين النمو الإقتصادي والإستثمار بمعنى ان

كل منها يؤثر في الآخر، في حين أن باقي المتغيرات (عدم الإستقرار، التصدير، التجارة) ذات تأثير باتجاه واحد على النمو الإقتصادي.

كذلك حلل (Nowbutsing, 2014) أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي على عينة متكونة من 15 دولة خلال الفترة (1997- 2011)، وباستعمال ثلاثة مؤشرات للإنفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة عن طريق تقدير النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في هذه البلدان.

كما أشارت دراسة (البنا، 2014) إلى العلاقة بين التجارة الدولية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، معتمدة على المنهج التحليلي الكمي بإستخدام نموذج الإرتباط البسيط (Simple Regression Analysis) خلال الفترة (2010- 2014) وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة منها وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين كل من الصادرات والتراكم الرأسمالي الخاص وبين الناتج المحلي الإجمالي.

وبدراسة أخرى أعدها (ابن لغيصم، 2014) لتحليل أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الإقتصادية خلال الفترة (1995-2014) باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وبإستخدام نموذج اقتصاد قياسي للإنحدار الذاتي للمتجه (Vector Auto- regressive Var) لتحديد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وتشمل الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الميزان التجاري، توصلت الدراسة إلى أن الصادرات من النفط لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي، وبناءاً عليه توصي هذه الدراسة بأن تقوم المملكة العربية السعودية بتشجيع الصادرات. كما أشار (الشبل، 2015) بدراسته التي هدفت إلى تحليل وقياس أثر الإنفتاح التجاري والظروف الإقتصادية لأهم الشركاء التجاريين على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1980-2015) لخمس متغيرات تشمل درجة الإنفتاح التجاري للمملكة إضافة الى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لأهم ثلاثة شركاء تجاريين للمملكة (الولايات المتحدة

الأمريكية، الصين واليابان)، من خلال استخدام نموذج ARDL توصلت الدراسة أهمية الدور الذي يلعبه استقرار الظروف الإقتصادية للشركاء التجاريين والإقتصاد الصيني كأحد أهم الشركاء التجاريين للمملكة حديثاً- ممثلة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لها تسهم في تفسير نسبة كبيرة من التغير الحاصل في النمو الإقتصادي للمملكة العربية السعودية، كما أن هذه العلاقة مستقرة في الأجل الطويل كما أظهرت النتائج وجود سببية قوية بين متغيرات البحث في الأجل القصير. وبدراسة قدمها (العربي، 2015) هدفت إلى دراسة أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015) من خلال حجم التجارة الخارجية والتدفقات الصافية للإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بتطبيق التقنيات الكمية بالإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)، وبينت نتائج التقدير أن هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري في الجزائر، كما بينت النتائج بأن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الإقتصادي وحجم التجارة الخارجية، بينما كانت طردية مع الإستثمار الأجنبي المباشر.

وبينت دراسة (السواعي، 2015) أثر الإنفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (1992- 2011) باستخدام منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وكشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيراً سلبياً للإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير، وبينت النتائج أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي، وأن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل.

كما هدفت دراسة (حسن، 2015) إلى قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الأردن بالإعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (1980- 2014)، بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي اعتماداً على المتغيرات الإقتصادية المتمثلة في الصادرات والواردات وعرض النقد، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاث علاقات سببية وباتجاه واحد، الأولى من الإنفتاح التجاري الى النمو الإقتصادي، والثانية من

الصادرات إلى النمو الإقتصادي، كما تبين وجود أثر إيجابي لكل من عرض النقد والإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي وكان الأثر الأكبر لعرض النقد يليه الإنفتاح التجاري، ووجود أثر معنوي وبسيط للإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، ويمكن أن يعزى ذلك الى ضعف القاعدة الصناعية الأردنية وعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية مما فاقم الضغط على ميزان المدفوعات ومن تراجع النمو الإقتصادي. وأشارت دراسة (الرفاتي، 2016) إلى مفهوم التجارة الخارجية الدولية والنظريات المفسرة لها، والعلاقة بينها وبين النمو الإقتصادي التركي من خلال دراسة تطورات التحول الإقتصادي الذي حدث في تركيا من الإقتصاد المغلق والمنكفئ على الذات إلى مرحلة التحرر والإنفتاح على جميع الشركاء التجاريين، خاصة في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كذلك هدفت الدراسة للتعرف على اتجاهات التجارة الخارجية حسب التوزيع الجغرافي والسلعي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للدراسة معززاً ذلك بالعديد من البيانات والأرقام الصادرة من المؤسسات الدولية المهتمة في مجال التجارة الخارجية والبيانات الصادرة من المؤسسات الرسمية في تركيا مثل مركز الإحصاء التركي ومركز أنقرة لمنظمة التعاون الإسلامي، كما استخدم الباحث المنهج القياسي في إثبات الفرضيات وبناء نموذج انحدار بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، والمتغيرات المستقلة (إجمالي التجارة الخارجية ومعدل التضخم وسعر الصرف) بهدف قياس تأثير كل متغير، وكذلك قياس فترة حكم حزب العدالة والتنمية تحديداً والتي شهدت استقراراً اقتصادياً ملحوظاً إلى حد كبير، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين النمو الإقتصادي وإجمالي التجارة الخارجية، ووجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الإقتصادي وكذلك لوجود علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي وسعر الصرف، ووجود علاقة إيجابية بين تحسن النمو الإقتصادي في تركيا والإستقرار السياسي فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

وجاءت دراسة (دليلة، 2016) لمحاولة قياس تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016) ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلاً للإنفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات

والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الإقتصادي، ومن أجل ذلك تم صياغة نموذج الذي تم تقديره بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully– Modified OLS) وهي إحدى طرق التكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الإنفتاح التجاري كان له أثر سلبي ومعنوي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

وأصدر (عواز، 2017) دراسة لإبراز أهمية الصادرات الليبية وتبيان دورها الأساسي في الإقتصاد من خلال إبراز العلاقة بين النمو الإقتصادي والصادرات الليبية، والتعرف على تطور الصادرات الليبية، ومعدلات انكشاف الإقتصاد الليبي، ومعدل تغطية الصادرات للواردات، ومساهمة الصادرات الليبية في الناتج المحلي الإجمالي، والتعرف على التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية، بالإعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي في دراسة وتحليل واقع الصادرات الليبية، واستخدام بعض المؤشرات، والأساليب الإحصائية مثل:(معدلات النمو، معدلات الإنكشاف) خلال الفترة (2005– 2015) وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها: أن الصادرات الليبية غير النفطية لا تخضع لمفهوم الميزة النسبية للتجارة الخارجية، وذلك بسبب اعتمادها على عناصر إنتاج مستوردة ذات تكلفة عالية وهو ما يفقدها القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو في الصادرات الليبية.

وجاءت دراسة (الخوالدة، 2018) بهدف معرفة أثر تحرير التجارة والتطور المالي في الناتج المحلي الأردني خلال الفترة (1992– 2016)، واستخدمت هذه الدراسة منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Testing Approach) ونموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة أن التحرير التجاري لا يعزز النمو الإقتصادي، وكذلك لتحرير القطاع المالي تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي في المدى الطويل، وأوصت هذه الدراسة بزيادة

وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر واتخاذ سياسات تعمل على تنشيط الصناعات المحلية.

كما أشار (Kabuga & Ismail, 2018) بدراسته التي هدفت إلى معرفة تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي بالمدى الطويل في نيجيريا للفترة الزمنية من 1986 إلى 2016، بإستخدام منهجية تكامل المشترك جوهانسن، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات تتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفتاح التجاري، سعر الصرف، وجد الباحثان أن الإنفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي، كما أن هذا التأثير في حالة ما لم تنوع نيجيريا قاعدتها الإنتاجية بشكل أكبر، فإن الإنفتاح التجاري سيحفز النمو الإقتصادي بشكل ضعيف على المدى الطويل، كما كشفت النتائج أن سعر الصرف له علاقة عكسية مع النمو الإقتصادي بالمدى الطويل، وعلى أساس هذه النتائج خلصت الورقة الى أن الفشل في تنويع مصادر الإيرادات والعملات الأجنبية من بين الأسباب الرئيسية للتأثير الضعيف بالإنفتاح التجاري وسعر الصرف على النمو الإقتصادي الطويل الأجل في نيجيريا.

وفي دراسة أعدها (الفقي، 2018) هدفت إلى تقدير العلاقة واتجاهها بين كلاً من الصادرات المصرية والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1966- 2018) بهدف تحليل أثر الصادرات ودورها في نمو الناتج المحلي الإجمالي والوقوف على تطور الصادرات المصرية من السلع والخدمات، وهو ما يساعد على وضع استراتيجية لتنمية الصادرات تراعي في المقام الأول هيكل الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. وتقوم الدراسة على فرضية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر"، وتستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي اعتمادًا على كل من الأسلوب الوصفي التحليلي و النماذج القياسية المبنية على تحليل السلاسل الزمنية، سواء في تحليل اتجاه العلاقة من خلال اختبار السببية لأنجل جرانجر(Engel-Granger Causality test)، ثم بعد ذلك تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام النماذج القياسية وذلك في ضوء عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مشابهة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذات اتجاهين بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي. أما دراسة (عبد

الحميد، 2018) جاءت بهدف تناول لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الإقتصادي المحقق في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال التطبيق ل 17 دولة بإستخدام بيانات سلسلة مقطعية خلال الفترة (2007– 2018) وقد توصلت الدراسة إلى أن التحسن في التجارة له أثر إيجابي على معدلات النمو الإقتصادي المحقق لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتوصل (إسماعيل، 2018) من خلال دراسته التي جاءت لتناقش فعالية الواردات وذلك بحسب طبيعة استخدامها (واردات استهلاكية، وسيطة، رأسمالية) ودورها في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي بإعتباره الممثل للنمو الإقتصادي، بإستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وبرنامج Eviews لإيجاد النموذج الممثل للعلاقة بين المتغيرات، بالإعتماد على البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وغيرها من المؤسسات المحلية والدولية خلال الفترة (1990– 2011)، حيث تبين ان العلاقة بين الواردات الرأسمالية والناتج كانت طردية وهو أمر منطقي، بينما كانت العلاقة عكسية مع كل من الواردات الوسيطة والإستهلاكية، وبشكل عام كانت العلاقة ضعيفة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة بدائل الواردات لم تستطع تغيير تركيبة الواردات لناحية تقليل نسبة الواردات الإستهلاكية.

وبدراسة أصدرها (الغواص، 2019) بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي: التحليل الإقتصادي لأهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في ماليزيا، بالإضافة إلى قياس العلاقة بين الصادرات وأثرها على الإقتصاد الماليزي خلال الفترة (1990– 2014) وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين صادرات السلع والخدمات وكل من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الإدخار القومي والميزان التجاري على السلع والخدمات.

ومن جانب آخر هناك بعض الدراسات القليلة التي استخدمت تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي (NARDL) المستخدم في هذه الدراسة ونذكر منها ما يلي:

دراسة (عبدالرزاق وآخرون، 2018) والتي هدفت إلى تحليل العلاقة الديناميكية غير الخطية لتأثير التغيرات السلبية والإيجابية للنمو الإقتصادي على سوق العمل في

ظل البرامج التنموية، بإستخدام نموذج الفجوة لقانون أوكن (Okun's Law) خلال الفترة (1980– 2018) وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي (NARDL)، وتشير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة إلى تحقق عدم التماثل في تأثير التغيرات الإيجابية والتغيرات السلبية في النمو الإقتصادي على معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل، ووجود أثر إيجابي للنمو الإقتصادي في ظل البرامج التنموية في تخفيض معدل البطالة.

كما هدفت دراسة (أمينة، 2020) إلى تحليل أثر تقلبات مستوى التقدم التكنولوجي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) بالإستعانة بالبيانات السنوية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وهذا بتطبيق منهجية التكامل المشترك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي (NARDL). ومن خلال الدراسة القياسية تبين أن هناك تأثير غير متماثل للتقدم التكنولوجي على النمو الإقتصادي، حيث أن التغيرات الموجبة تؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي على عكس التغيرات السالبة التي لها تأثير سلبي، كذلك هناك حاجة ماسة لتشجيع الإبتكارات والمزيد من التمويل والدعم ونشاطات البحث والتطوير (R&D) والإستثمار في برامج تطوير التكنولوجيا وهذا من أجل دفع عجلة النمو الإقتصادي في الجزائر.

3.2 التعليق على الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بإستخدامها مؤشر الصادرات والواردات لقياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، كذلك تباين الآثار الإيجابية والسلبية للإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في العديد من التجارب، والتي تثير مزيداً من الإهتمام والبحث في أسباب وجود آثار إيجابية في بعض الدول، وهذا ما توصلت إليه هذه الدراسة ودراسات أخرى كثيره نذكر منها: دراسة قدمها (Nowbutsing, 2014) بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً، والتي توصلت إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في بلدان العينة. ودراسة (البنا، 2014) التي توصلت إلى وجود علاقة

ارتباط قوية بين كل من الصادرات والتراكم الرأسمالي وبين الناتج المحلي الإجمالي معتمدة على المنهج التحليلي الكمي بإستخدام نموذج الإرتباط البسيط (Simple Regression Analysis) خلال الفترة (2010– 2014). وتوصل (عبد الحميد، 2018) بدراسته التي جاءت بهدف تناول لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الإقتصادي المحقق في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال التطبيق ل 17 دولة بإستخدام بيانات سلسلة مقطعية خلال الفترة (2007– 2018) إلى أن التحسن في التجارة له أثر إيجابي على معدلات النمو الإقتصادي المحقق لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن هناك دراسات توصلت إلى وجود علاقة سببية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي كدراسة (Anwar& Sampath, 1997).

ومن جانب آخر أشارت بعض الدراسات القليلة إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي منها دراسة (السواعي، 2015) بإستخدام منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، حيث أظهرت نتائجها وجود أثر سلبي للإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي على المدى الطويل والقصير وبينت نتائجها أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الإقتصادي. وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة (دليلة، 2016) والتي توصلت أيضاً إلى أن مؤشرات الإنفتاح التجاري له أثر سلبي ومعنوي على النمو الإقتصادي في الجزائر وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully– Modified OLS) وهي إحدى طرق التكامل المشترك.

بينما تختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بالنموذج القياسي المستخدم (NARDL) والذي لم تستخدمه الكثير من الدراسات، وهو امتداد لنموذج (ARDL) حيث يمثل هذا النموذج أداة قوية لإختبار التكامل بين مجموعة من المتغيرات في معادلة واحدة، كما يسمح بدراسة عدم التماثل في العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، بحيث يأخذ بعين الإعتبار احتمالية اللاخطية في تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع سواء في الأجل القصير أو الطويل، بالإضافة إلى مرونته في إستخدام المتغيرات المتكاملة من الرتبة I(0) و I(1) ومن الدراسات القليلة المستخدمة لهذا النموذج دراسة (أمينة، 2020) وكان من أهم نتائجها وجود تأثير غير متماثل للتقدم

التكنولوجي على النمو الإقتصادي، حيث أن التغيرات الموجبة تؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي على عكس التغيرات السالبة التي لها تأثير سلبي.

كذلك دراسة (عبدالرزاق وآخرون، 2018) والتي هدفت إلى تحليل العلاقة الديناميكية غير الخطية لتأثير التغيرات السلبية والإيجابية للنمو الإقتصادي على سوق العمل في ظل البرامج التنموية، وتشير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة إلى تحقق عدم التماثل في تأثير التغيرات الإيجابية والتغيرات السلبية في النمو الإقتصادي على معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل، ووجود أثر إيجابي للنمو الإقتصادي في ظل البرامج التنموية في تخفيض معدل البطالة.

كما تطرقت هذه الدراسة لأهم المؤشرات المؤثرة على النمو الإقتصادي منها التطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية)، ومؤشر الإستثمار (تكوين رأس المال الثابت).

الفصل الثالث

علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي

1.3 مقدمة

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه و نظرا لأهميته قام العديد من الإقتصاديين بدراسة و تحليل العديد من النماذج الإقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي للوصول إلى اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، إذ تعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، وترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي دولة مهما بلغ مستوى التطور فيها فإنها لا تستطيع أن تستغني عن بقية دول العالم، ولقد سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية مع بداية التسعينات الإعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي خاصة بعد بروز الظواهر الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل كظاهرة العولمة سيخلق شروطاً مواتية للنمو فيها، ويسمح لها بأن تسد الفجوة في الدخل بينها وبين الدول الصناعية، وكان الأسلوب الذي اختارته هو سرعة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال انفتاحها على العالم الخارجي وانتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير الذي يسمح بتخفيض الضغط الخارجي واستيراد رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، لكن من المتوقع أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي للدول النامية ومنها العربية إلى ضغوط عديدة خاصة بتوجه الإقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبرى، وهذا سيحد من فرص هذه الدول في التصدير إلى دول هذه التكتلات ما لم تقم بتطوير إنتاجها وزيادة كفاءتها لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الدول الأخرى المشتركة في التكتل التجاري (جمال وعائشة، 2018).

2.3 تطور النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري في دول العينة (الأردن، مصر، السعودية، تونس وتركيا).

يهدف هذا الفصل إلى توضيح تطور النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الأردن، مصر، السعودية، تونس وتركيا) خلال الفترة (1978 –2018). وعلاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي.

1.2.3 تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (1978 –2018)

الجدول رقم (1.3)

تطور النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري خلال الفترة (1978 –2018)

الدولة	الفترة	النمو الإقتصادي (%)	الإنفتاح التجاري (%)
الأردن	1978 –1987	7.8	71.03
	1988 –1997	2.7	80.60
	1998 –2007	5.9	91.22
	2008 –2018	3.1	74.54
مصر	1978 –1987	7.0	43.18
	1988 –1997	4.4	35.45
	1998 –2007	5.0	28.60
	2008 –2018	4.0	34.72
السعودية	1978 –1987	-2.7	67.19
	1988 –1997	4.9	60.60
	1998 –2007	3.0	61.66
	2008 –2018	3.4	60.28
تونس	1978 –1987	4.7	60.39
	1988 –1997	2.7	68.85
	1998 –2007	4.7	71.86
	2008 –2018	2.3	87.73
تركيا	1978 –1987	3.9	21.15
	1988 –1997	4.3	29.10

2007 -1998	4.3	35.00
2018 -2008	4.9	43.53

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، 1978- 2018 (www.worldbank.org)

يلاحظ من الجدول رقم (1.3) وجود تفاوت في تطور النمو الإقتصادي لدول العينة خلال الفترة (1978 -2018)، حيث شهدت الفترة الأولى ارتفاعاً ملحوظاً في النمو الإقتصادي في دول وانخفاضها في دول أخرى، وجاءت الأردن بالمرتبة الأولى خلال الفترة (1978 -1987) لتسجل أعلى قيمة لها بنسبة 7.8% في حين سجلت السعودية انخفاضاً ملحوظاً في نموها الإقتصادي نسبته 2.7%- وهي أقل نسبة تشهدها، ويرجع ذلك إلى انخفاض إنتاجها من النفط نحو مليوني برميل/ يوم (300.000 متر مكعب يومياً) في عام 1985 بعد أن كان إنتاجها يُقدر بـ 10 ملايين برميل (1.6 مليون متر مكعب) في عام 1980، حيث أن ارتفاع أسعار النفط وتطوير المزيد من حقول النفط وزيادة الإنتاج في جميع أنحاء دول العالم في نفس الفترة، أدى إلى تشبع السوق وبالتالي انخفاض الأسعار، وتنامى العجز في الميزانية، واضطرت الحكومة إلى سحب أصولها الأجنبية، واستجابة للضغوط المالية وتخلت عن دورها كمرجح في منظمة الأوبك في عام 1985، بينما جاءت مصر في المرتبة الثانية حيث وصل نموها الإقتصادي إلى 7.0% تليها بعد ذلك تونس وتسجل ما نسبته 4.7% في حين احتلت تركيا المرتبة الأخيرة وسجلت نسبه مقدارها 3.9%.

وخلال الفترة (1988 -1997) شهد النمو الإقتصادي ارتفاعاً في كل من السعودية وتركيا حيث وصل نسبه مقدارها 4.9% في السعودية و 4.3% في تركيا، ليسجل تراجعاً في كل من مصر نسبته 4.4% و 2.7% في تونس، وسجل كذلك تراجعاً ملحوظاً في النمو الإقتصادي في الأردن نسبته % 2.7 بعد أن كانت 7.8% خلال الفترة السابقة، ويرجع السبب في ذلك إلى انهيار الدينار الأردني وتضاعف المديونية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1987-1988 من 49% إلى 124% خلال عام واحد، كذلك ضعف قاعدة الإنتاج وانخفاض قيمة المساعدات المالية الإجمالية، كما شهد سعر صرف الدينار الأردني سلسلة من الإنهيارات إزاء العملات الدولية الرئيسية جعلته يفقد أكثر من نصف قيمته في فترة

قصيره جداً. فقد كان يعادل ثلاث دولارات في مطلع 1988 لكنه تراجع إلى دولار ونصف الدولار في نهاية 1990.

ونتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي أدت إلى تراجع بعض المؤشرات الإقتصادية منها النمو الإقتصادي في عدد من الدول، انخفض تطور النمو الإقتصادي في الأردن من5.9% خلال الفترة (1998 –2007) إلى 3.1% خلال الفترة (2008 –2018) وكذلك من 5.0% إلى 4.0% لنفس الفترة في مصر، وسجل انخفاضاً نسبته 2.3% في تونس خلال الفترة (2008 –2018) بعد أن كانت نسبته 4.7% للفترة (1998 –2007)، بينما شهدت كل من السعودية وتركيا ارتفاعاً طفيفاً في النمو الإقتصادي حيث سجلت تركيا نسبه مقدارها 4.9% خلال الفترة (2008 –2018) بعد أن كانت تشهد انخفاضاً نسبته 4.3% للفترة (–2007 1998) كما ارتفعت نسبته من 3.0% إلى 3.4% في السعودية خلال الفترة السابقة.

2.2.3 تطور الإنفتاح التجاري خلال الفترة (1978 –2018)

أشارت البيانات في الجدول رقم (1.3) إلى أن حجم التجارة الخارجية حقق أعلى نسبة له خلال فترة الدراسة كان في الأردن حيث وصلت نسبته إلى 91.22% خلال الفترة (1998 –2007) وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة بعد أن كان يسجل نسبه مقدراها 71.03% خلال الفترة (1978 –1987)، ويشير ذلك إلى زيادة درجة الإنفتاح التجاري في الإقتصاد الأردني حيث يعد من الإقتصاديات الناشئة المفتوحة على العالم الخارجي، لتسجل بعد ذلك تراجعاً نسبته 74.54 خلال الفترة (2008 –2018).

في حين سجلت السعودية تطوراً تتراوح نسبته ما بين (60% –67%) خلال فترة الدراسة، حيث سجلت خلال الفترة الأولى (1978 –1987) نسبه مقدارها 67.19% لتشهد بعدها انخفاضاً وصلت نسبته إلى 60.60% خلال الفترة (–1997 1988) لتعود بعدها وتسجل ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته 61.66% خلال الفترة (1998 –2007) وما نسبته 60.39% خلال الفترة الأخيرة من الدراسة (–2018 2008).

هذا وأشارت البيانات المتاحة إلى أن الإنفتاح التجاري شهد تطوراً ملحوظاً في تونس وسجل نسب متزايدة بدأت من 60.39% خلال الفترة (1978 -1987) و 68.85% للفترة (1988 -1997) واستمر التطور بالإنفتاح التجاري حتى وصل إلى 87.73% خلال الفترة (2008 -2018) بعد أن كانت نسبته 71.86% خلال الفترة (1998 -2007). وعلى العكس من ذلك سجلت مصر نسبة انفتاح تجاري منخفضة لا تجاوز 45% خلال فترات الدراسة، لتصل أعلى نسبه لها 43.18% خلال الفترة (1978 -1987) وتسجل بعدها تراجعاً بلغت نسبته 35.45% خلال الفترة (1988 -1997) واستمر هذا التراجع إلى أن وصلت نسبته إلى 28.60% خلال الفترة (1998 -2007) لتعود وتسجل ارتفاع طفيف مقداره 34.72% للفترة (2008 -2018).

وكانت أدنى قيم يشهدها مؤشر الإنفتاح التجاري في تركيا، حيث سجل نسبة 21.15% خلال الفترة الأولى من الدراسة(1978 -1987) وهي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، ليشهد بعدها ارتفاعاً وصلت نسبته 29.10% وذلك للفترة (1988 -1997) واستمر بالإرتفاع حتى وصل إلى نسبة 43.53% خلال الفترة (2008 -2018) بعد أن كان نسبته 35.00% خلال الفترة (1998 -2007).

3.3 علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي خلال الفترة (1978 -2018).

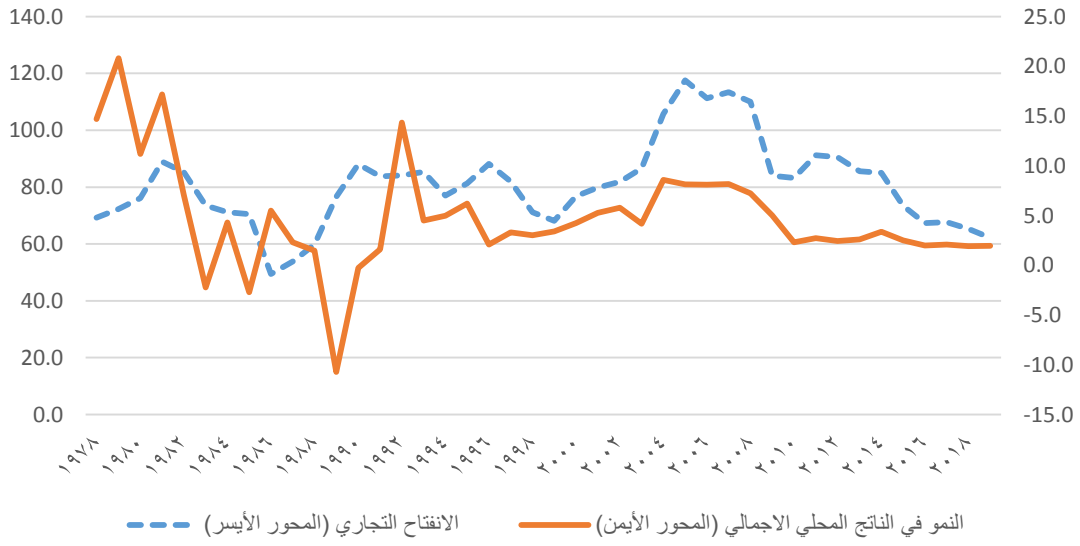

الشكل رقم (1.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، 1978-2018، (www.worldbank.org).

نلاحظ من الشكل رقم (1.3) أن معدل النمو الإقتصادي بدأ يشهد معدلات انخفاض مستمرة من سنة 1980إلى سنة 1989 ليسجل أعلى قيمة له في سنة 1979 وأدنى قيمة له في سنة 1989 يصاحبه انخفاض في معدل الإنفتاح التجاري لغاية 1986 وفي سنة 1991 عاد النمو الإقتصادي وكما ذكرنا سابقاَ أن سبب التراجع يعود إلى انهيار الدينار الأردني وضعف القاعدة الإنتاجية والمساعدات المالية، لكنه عاد ليشهد ارتفاعاً حتى غاية 1992 مع ارتفاع ملحوظ في الإنفتاح التجاري، أما من 1993 عرف كل من النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري تذبذباً واضحاً وذلك لغاية 2003، ليجدد كل من النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري نموه إلى غاية 2008 حيث سجل الإنفتاح التجاري أعلى قيمة له في سنة 2004 بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية حيث ساعد هذا الإنضمام على تدفق استثمارات جديدة ومضاعفة حجم التجارة الخارجية والذي بدوره رفع معدلات النمو الإقتصادي في نفس الفترة، ليتراجع بعدها النمو الإقتصادي ويتجه نحو الإستقرار حتى سنة 2018 على عكس الإنفتاح التجاري الذي استمر بالتذبذب، وعلى هذا الأساس نجد صعوبة في توضيح العلاقة بين النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري حيث لم تظهر علاقة خطية واضحة.

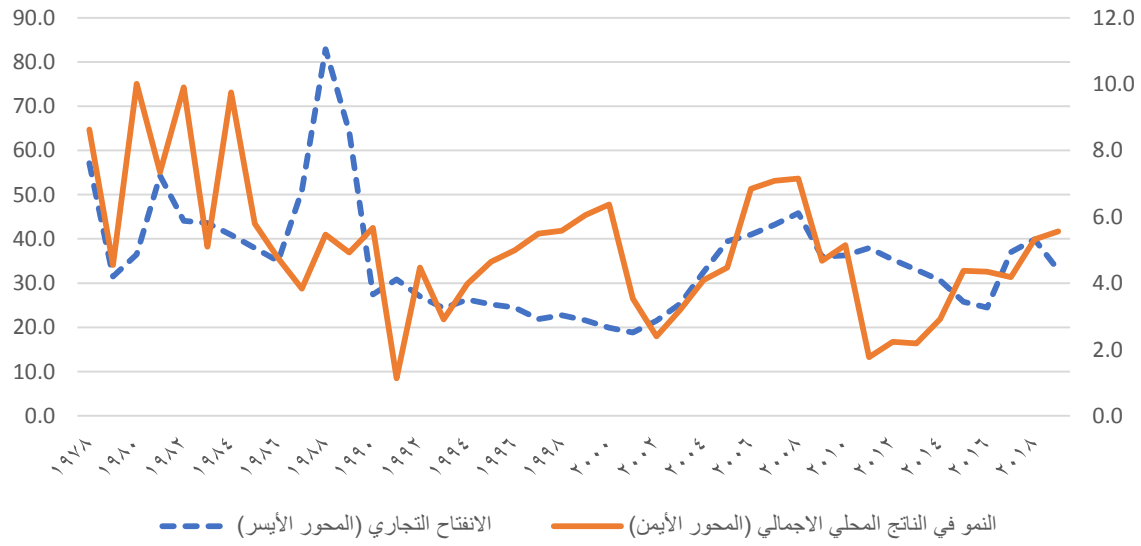

الشكل رقم (2.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية مصر العربية

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، 1978-2018، (www.worldbank.org).

نلاحظ من الشكل رقم (2.3) أن الآثار غير متماثلة للصدمات او التغيرات الإيجابية و السلبية في الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، حيث نجد ارتفاعاً وانخفاضاً متذبذباً في معدل النمو الإقتصادي يصاحبه تذبذب في معدل الإنفتاح التجاري وذلك للفترة (1978– 1986)، أما سنة 1988 عرف الإنفتاح التجاري أعلى قيمة له، ليتراجع بداية 1989 ويصاحبه تراجع ملحوظ في معدل النمو الإقتصادي ويسجل أدنى قيمة له في سنة 1991 وذلك بسبب فشل برنامج الإصلاح الإقتصادي الأول في تخفيض الدين العام حيث أدت السياسات إلى زيادة الدين المحلي في تلك الفترة، ليجدد بعد ذلك إرتفاعه لغاية 2000 على عكس الإنفتاح التجاري الذي عرف انخفاضاً طفيفاً لغاية 2002 أما من سنة 2003 سجل الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي ارتفاعاً ملحوظاً حتى سنة 2008 لينخفض بعدها معدل النمو الإقتصادي مجدداً حتى سنة 2011 بسبب تراجع الدخل في كثير من القطاعات نتيجة الإضرابات السياسية والإجتماعية الذي أعقب سقوط النظام السابق ليجدد نموه بعدها في سنة 2012 على خلاف الإنفتاح التجاري الذي استمر بالتذبذب ليتجه نحو الإنخفاض حتى سنة 2018.

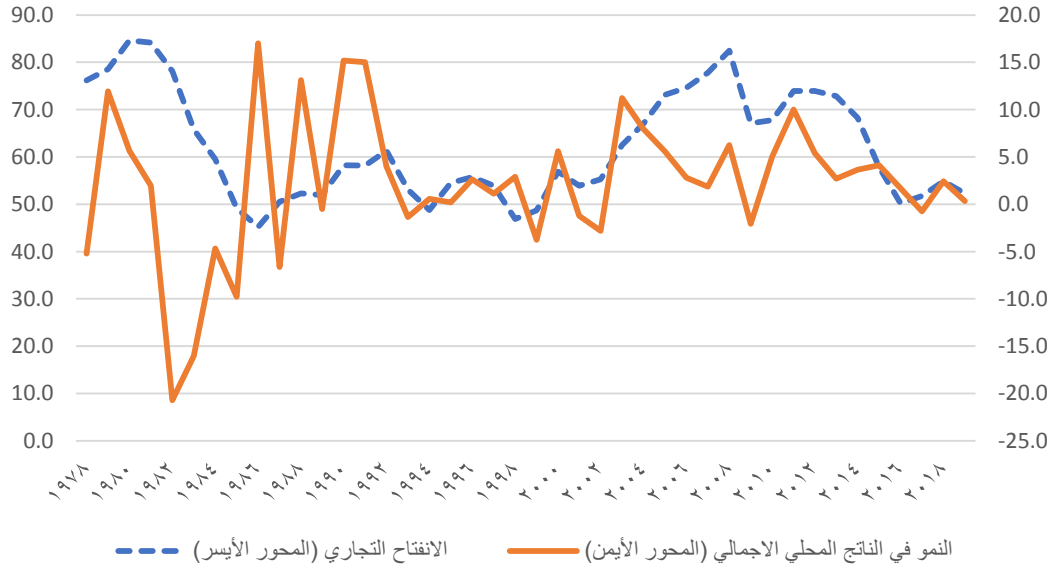

الشكل رقم (3.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية.

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، 1978 –2018، (www.worldbank.org).

يتضح من الشكل رقم (3.3) وجود انخفاض في معدل النمو الإقتصادي من بداية 1980 إلى غاية 1982 مسجلاً أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة نتيجة لتراجع أسعار النفط وهو ما ترتب عليه تراجع مستويات الناتج بالأسعار الجارية بصورة جوهرية صاحبه انخفاض في معدل الإنفتاح التجاري حتى سنة 1986 ليجدد النمو الإقتصادي ارتفاعه في سنة 1987 على عكس الإنفتاح التجاري الذي عرف تذبذباً طفيفاً، أما من سنة 1993 –1998 عرف كل من النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري تذبذباً واضحاً وفي سنة 2004 عاد النمو الإقتصادي بالإنخفاض إلى غاية 2007 على خلاف الإنفتاح التجاري الذي شهد ارتفاعاً مستمر لغاية 2008، ومن سنة 2009 إلى سنة 2011 كان هناك ارتفاع ملحوظ في معدل النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري ليجدد انخفاضه في سنة 2012 وعرف كل من الإنفتاح التجاري والنمو انخفاضاً ليتجه نحو الإستقرار والتماثل في سنة 2016 .

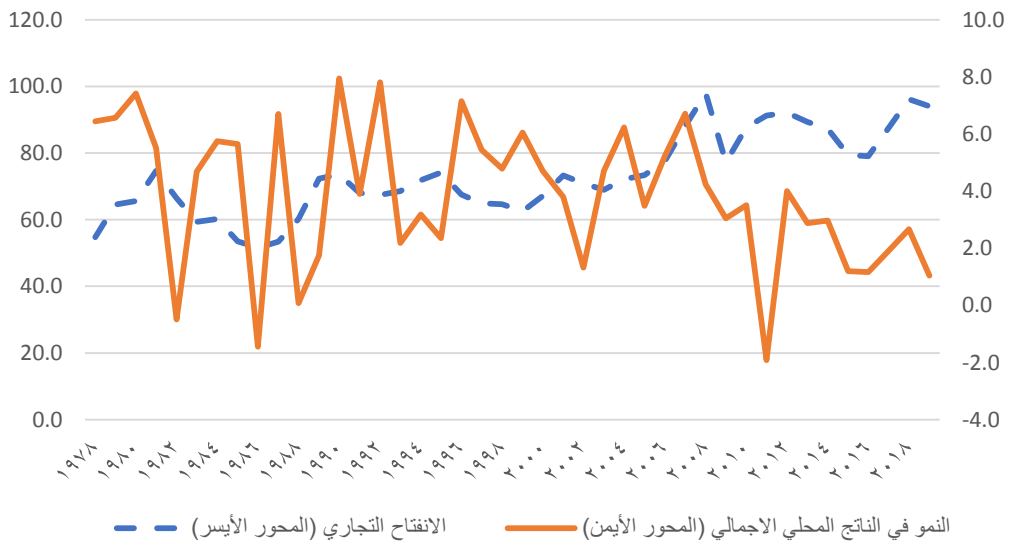

الشكل رقم (4.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في تونس

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، 1978–2018، (www.worldbank.org).

نلاحظ من الشكل رقم (4.3) وجود تفاوت في معدلات النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة ليسجل أعلى قيمة له في سنة 1991 ونلاحظ أيضا من خلال المؤشرات أن هناك ارتفاعاً وانخفاضاً متذبذباً في معدلات الإنفتاح التجاري حيث استمر بالتذبذب ليتجه نحو الإرتفاع ويسجل أعلى قيمة له في سنة 2008، ليجدد انخفاضه في سنة

2009 صاحبه انخفاض في معدل النمو الإقتصادي منذ اندلاع ثورة الياسمين حيث تراجعت السياحة والإستثمارات الأجنبية، وازداد عجز الموازنة وارتفعت كلفة التمويل الخارجي، مما أدى إلى تراجع حاد في النشاط الإقتصاد المحلي وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية في الأسواق الدولية، وفي سنة 2012 ارتفع النمو الإقتصادي على عكس الإنفتاح التجاري الذي عرف انخفاضاً طفيفاً، أما من سنة 2013 إلى سنة 2018 كانت المعدلات تسير بشكل متماثل.

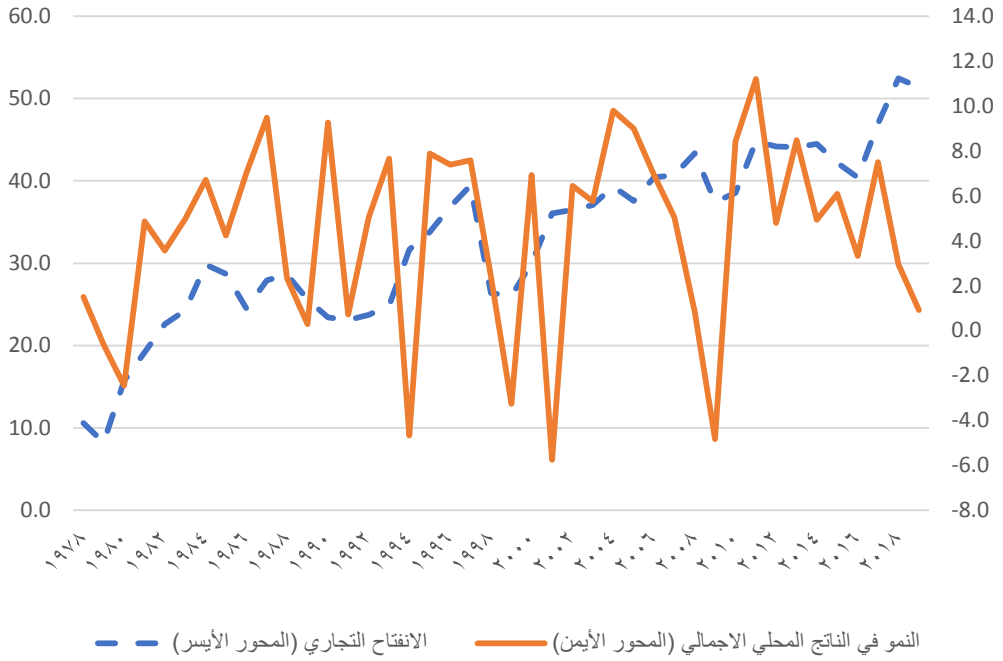

الشكل رقم (5.3): العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في تركيا

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، 1978 -2018، (www.worldbank.org).

نلاحظ من الشكل رقم (5.3) .أنه خلال الفترة 1980 -1987 ارتفع معدل النمو الإقتصادي بشكل تدريجي صاحبه ارتفاع بمعدل الإنفتاح التجاري حتى سنة 1987 على خلاف النمو الإقتصادي الذي سجل انخفاضاً ملحوظاً في سنة 1989 ليعود بعدها ويرتفع مجدداً إلى غاية 1991 وخلال هذه الفترة شهد معدل الإنفتاح التجاري ارتفاعاً متذبذباً إلى غاية 1997 بينما استمر النمو الإقتصادي بتسجيل معدلات نمو متذبذه بسبب انعكاس القلق المتصاعد حول الفوضى في السياسات الإقتصادية وحالة عدم اليقين السياسي في تركيا، وهو ما اخلف آثاراً سلبية منها ارتفاع الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع ، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري واستمر على هذه النحو خلال عقد التسعينات ولم تكن الإصلاحات كافية

لإحداث تغييرات جذرية وأمضت تركيا الفترة بين 1992 –2002 في راجع اقتصادي واضح، ليجدد النمو الإقتصادي انخفاضه من سنة 2016 إلى سنة 2018 على عكس الإنفتاح اتجاري الذي واصل التذبذب ليستمر بالإرتفاع إلى غاية 2018. وكما نلاحظ لم تظهر علاقة واضحة من خلال الإتجاه لذلك نجد صعوبة في التحقق من وجود آثار غير متماثلة لمعدلات الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي

1.4 المقدمة

يُعَدّ أسلوب تحليل السلاسل الزمنية التي يتم استعمالها للتعرف على العلاقات الاقتصادية مِنْ الأساليب المهمة والمتطورة وذات مصداقية عالية في معرفة الآثار الاقتصادية وتتبع مسار المتغيرات الاقتصادية ضمن مفهوم التكامل المشترك، ويتطلب تقدير نماذج السلاسل الزمنية إجراء اختبارات تشخيصية أولية لاختيار النموذج المناسب الذي يعطي أفضل النتائج التي تساعد متخذي القرار في إتخاذ القرارات المناسبة.

ويقدم هذا الفصل تحليلاً قياسياً لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في كل من (الأردن، السعودية، مصر، تونس وتركيا) خلال الفترة (1978–2018) حيث سيتم بحث مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والنمو الإقتصادي المتحقق وفقاً للأساس النظري المقدم سابقاً، تشمل البيانات كل من معدل النمو الإقتصادي، إضافة إلى الإنفتاح التجاري مقاساً بنسبة التجارة الخارجية (صادرات+ واردات)، والإستثمار(تكوين رأس المال الثابت)، والقوى العاملة، والتطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية).

2.4 نموذج الدراسة

من أجل تحليل أثر كل متغير من المتغيرات على النمو الإقتصادي تم إستخدام وتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة غير الخطي (Nonlinear Autoregressive Distributed Lag) طور هذا النموذج حديثاً من طرف Shin et al (Yongcheol Shin, 2014) وهو امتداد لنموذج (ARDL) الذي طور من طرف Pesaran et al (Pesaran, 2001) ، يمثل هذا النموذج أداة قوية لاختبار التكامل بين مجموعة من المتغيرات في معادلة واحدة، ويعتبر أسلوب NARDL توسعاً أو تعميماً للتقدير الخطي لأسلوب الإنحدار الذاتي ذو

الفجوات المتباطئة للتكامل المشترك ARDL، بحيث يأخذ بعين الإعتبار إحتمالية اللاخطية في تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع سواء في الأجل القصير أو الطويل، وكذلك لا يحتاج بالضرورة إلى سلاسل زمنية طويلة مقارنة بأسلوب التكامل المشترك غير الخطي، بالإضافة إلى مرونته في إستخدام المتغيرات المتكاملة من الرتبة I(0) و I(1)، بمعنى سواء كانت المتغيرات مستقرة في المستوى أو الفرق الأول أو المزيج بينهما، كما يسمح بدراسة عدم التماثل في العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، أي يمكن فصل أثر التغيرات الموجبة عن أثر التغيرات السالبة في مستوى الإنفتاح التجاري ومن ثم تحديد تأثيرها على النمو الإقتصادي مع إدخال عوامل الإنتاج الكلاسيكية في دالة الإنتاج (Solow) والمتمثلة في رأس المادي والبشري، إنطلاقاً من تحليل الجانب النظري والدراسات السابقة وكذلك النتائج المتوصل إليها تم تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج والمتمثلة في النمو الإقتصادي (GDP) يعبر عنه في النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والإستثمار(I) يعبر عنه بإجمالي تكوين رأس الثابت، رأس المال البشري (LF) يعبر عنه بإجمالي القوى العاملة، أما مستوى التقدم التكنولوجي (T) فيعبر عنه بالصادرات التكنولوجية والتي تعد مصدراً مهماً لتوفير الموارد المالية اللازمة لإستيراد السلع الرأسمالية المتطورة كما تعد أيضاً مصدراً مهماً لإكتساب المهارات والخبرات والتدريب، الأمر الذي ينعكس في صورة مباشرة في رفع معدل النمو الإقتصادي(استخدم هذا المؤشر لغياب المؤشر الأكثر شيوعاً وهو نسبة الإنفاق على البحث والتطوير). تم الحصول على البيانات من قاعدة البيانات الإحصائية للبنك الدولي.

هذا وتعتمد منهجية الخطي Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) على تقدير علاقة عدم تماثل المعلمات في الأجل الطويل وفق العلاقة التالية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 TO_t + \beta_2 I_t + \beta_3 T + \beta_4 LF + \varepsilon_t \ \dots (4.1)$$

حيث تُمثل قيم β_i المقدرات على الأجل الطويل، في حين يتمثّل الخطأ في القيمه ε_t.

يُمكن إعادة صياغه المتغيرات في المعادلة رقم (1) لمعالجة التأثير غير المتماثل بحيث يتم تحليل متجه المتغيرات قيد الدراسة إلى مكوناتها الموجبة والسالبة كل على حده وكما يلي

$$TO_t = TO_0 + \sum_i^t \max(\Delta TO_i, 0) + \sum_i^t \min(\Delta TO_i, 0) \ldots . (4.2)$$

$$I_t = I_0 + \sum_i^t \max(\Delta I_i, 0) + \sum_i^t \min(\Delta I_t, 0) \ldots . (4.3)$$

$$T_t = T_0 + \sum_i^t \max(\Delta T_i, 0) + \sum_i^t \min(\Delta T_t, 0) \ldots . (4.4)$$

$$LF_t = LF_0 + \sum_i^t \max(\Delta LF_i, 0) + \sum_i^t \min(\Delta LF_t, 0) \ldots (4.5)$$

عندما

GDP: النمو الإقتصادي

TO: الإنفتاح التجاري

I: الإستثمار (تكوين رأس المال الثابت)

T: التقدم التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية)

LF: القوى العاملة

U: الخَطَأ العشوائي

β: معلمات النماذج

بعد ذلك، يتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل من خلال المعادلات (2−4) على النحو التالي:

$$\Delta GDP_t = \delta_0 + \rho GDP_{t-1} + \vartheta_1 TO_t^+ + \vartheta_2 TO_t^- + \vartheta_3 I_t^+ + \vartheta_4 I_t^- + \vartheta_5 T_t^+ + \vartheta_6 T_t^- + \vartheta_7 lf_t^- + \vartheta_8 lf_t^- + \sum_{i=1}^{P-1} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q-1} (\beta_i \Delta TO_{t-i}^- + \gamma_i \Delta TO_{t-i}^+ + \theta_i \Delta I_{t-i}^- + \varphi_i \Delta I_{t-i}^+ + \varrho_i \Delta T_{t-i}^+ + \rho_i \Delta T_{t-i}^- + \varsigma_i \Delta LF_{t-i}^- + \varpi_i \Delta LF_{t-i}^+ + \varepsilon_t \ldots . (4.5)$$

حيث نوضّح المقدرات $(\beta_i, \gamma_i, \theta_i, \varrho_i, \rho_i, and\ \varphi_i)$ فيما إذا كانت التأثيرات للمتغيرات قيد الدراسة ذات تأثير غير متماثل على الناتج المحلي الاجمالي. ويتم ذلك من خلال اختبار الفرضيات لكل من المتغيرات قيد الدراسة وعلى النحو التالي:

$$H_0;\ \beta_i = \gamma_i \ \ldots (4.6)$$

$$H_0;\ \theta_i = \varphi_i \ldots (4.7)$$

$$H_0;\ \varrho_i = \rho_i \ \ldots (4.8)$$

$$H_0;\ \varsigma_i = \varpi_i \ \ldots (4.9)$$

ولتقدير النموذج تم إجراء الإختبارات الأولية الْآتِيَة:

أولاً: اختبار جذر الوحدة (Augmented Dikey– Fuller Test)

نظراً إلى أنّ البيانات المستخدمة هي عبارة عن بيانات سلاسل زمنية، فلا بد من التأكد من استقرارها باختبار ما يسمى جذر الوحدة الذي يعتمد على إختبار الإستقرارية، وللتعرف على درجة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سيتم إستخدام إختبار ديكي– فولر الموسع Augmented Dikey Fuller Test (ADF) وتعد السلسة الزمنية مستقرة إذا تمّ رفض فرضية العدم، أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وفي المقابل نقبل الفرضية البديلة، أي أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة.

ثانياً: اختبار الحدود (Bounds test)

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة، يجب التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك على الأجل الطويل. حيث يتم تطبيق اختبار الحدود المقترح من قبل (Pesaran, 2001). وعلى يقوم على تقدير معادلة تصحيح الخطأ بالصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \delta_i \Delta x_{t-j} + z + \mu_t$$

حيث أن $z = \varphi_1 y_{t-1} + \varphi_1 x_{t-1}$

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة من خلال مقارنة قيمة F–statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة (bounds critical) وعلى النحو التالي:

الفرض العدمي: عدم و جود تكامل مشترك بين المتغيرات $H0: \varphi = \delta = 0$

الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H1: \varphi \neq \delta \neq 0$

3.4: نتائج الاختبارات الأولية للبيانات

أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey –Fuller)

يستعرض الجدول رقم (1.4) نتائج إختبار جذر الوحدة. حيث تُظهر النتائج أنّ مُتغيّرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى لأنّ قيمة (t) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وأن قيمة الاحتمالية كانت أكبر من 5% مما يعني قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم استقرار المُتغيّرات في مستواها. إلا أنّه بعد أخذ الفرق الأول تبين أن جميع مُتغيّرات الدراسة استقرت حيث كانت قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5% أيضاً بدليل أنَّ قيمة الاحتمالية والتي كانت أقل من 5% لجميع مُتغيّرات الدراسة بالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على استقرار مُتغيّرات الدراسة عند مستواها، أي أن جميع المُتغيّرات مستقرة عند الفرق الأول.

الجدول (1.4) نتائج اختبار ديكي فولر (ADF)

D(T)	T	D(LF)	LF	D(TO)	TO	D(I)	I	D(GDP)	GDP
					الأردن				
-5.153	-2.073	-4.863	-1.088	-6.323	-2.443	-4.936	-2.642	-4.115	1.527
[0.000]	[0.171]	[0.004]	[0.467]	[0.000]	[0.109]	[0.003]	[0.073]	[0.007]	[0.754]
					السعودية				
-4.368	-1.728	-6.087	-0.244	-4.625	-2.138	-6.006	-2.271	-5.927	-2.314
[0.000]	[0.326]	[0.000]	[0.896]	[0.000]	[0.079]	[0.000]	[0.121]	[0.000]	[0.091]
					مصر				
-4.529	-1.247	-4.798	-0.961	-2.945	-2.114	-2.870	-0.893	-2.924	2.688
[0.000]	[0.293]	[0.000]	[0.565]	[0.001]	[0.021]	[0.032]	[0.913]	[0.028]	[0.843]
					تونس				
-7.167	-1.469	-6.198	-1.404	-6.198	-2.853	-5.044	-2.388	-5.556	1.464
[0.000]	[0.703]	[0.000]	[0.703]	[0.000]	[0.263]	[0.001]	[0.193]	[0.000]	[0.999]
					تركيا				
-5.837	-2.004	-8.973	-1.512	-6.229	-1.73	-5.725	-1.251	-4.334	1.091
[0.000]	[0.503]	[0.000]	[0.403]	[0.000]	[0.087]	[0.000]	[0.567]	[0.000]	[0.648]

تُمثل القيم بين القوسين قيم الاحتمالية.

ثانياً: نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

يوضح الجدول رقم (2.4) أنَّ إحصائية F كانت أعلى من القيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالتالي، تم رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك وبمستوى دلالة 0.05 وبناءً على ما تقدم، يمكن التأكيد على أن المتغيرات قيد الدراسة تتأثر ببعضها البعض على المدى الطويل، وبالتالي يمكن الحصول على علاقة طويلة المدى.

الجدول رقم (2.4) نتائج اختبار الحدود

الدولة	إحصائية -F
الأردن	*4.401
السعودية	*5.650
مصر	*7.781
تركيا	*6.240
تونس	*5.175

Significance	القيم الحرجة	
	الحد الأعلى	الحد الأدنى
10%	4.020	2.933
5%	4.803	3.548
1%	6.611	5.018

تم اختيار عدد فترات التباطؤ بناء على معيار Schwarz criterion (SC) في حين أن القيم الحرجة للاختبار تم اعتمادها بناء على Narayan (2005)

ثالثاً: نتائج تقدير معلمات نموذجNARDL

1- نتائج تقدير معلمات NARDL في الأجل القصير

بعد التأكد من عدم وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، تكون الخطوة الثانية هي تقدير نموذج NARDL بالإعتماد على البيانات في الملحق (أ) حيث تُشير التقلبات قصيرة الأجل (والتي تمّ تقديرها في الفرق الأول) لعلاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الدراسة دليلا واضحاً على أهمية التأثير غير المتماثل. حيث توضّح النتائج أنّ معظم هذه المعلمات (سواء كانت بالفترة الحالية أو فترات سابقة Lagged Variables) معنوية وذات قيم مختلفة عبر الزمن. على سبيل المثال، تختلف قيم التقديرات للمتغيرات الزمنية (Lagged Variables) التي تقيس تأثير التقلبات الإيجابية في متغير الانفتاح التجاري عن تلك القيم الخاصة في قياس التقلبات السلبية في ذات المتغير. ولا يختلف الحال كثير عند النظر إلى قيم المقدرات الخاصة في المتغيرات الأخرى.

2- نتائج تقدير معلمات NARDL في الأجل الطويل

1- الأردن

يلاحظ من خلال النتائج في الجدول رقم (3.4) أن التقلبات الإيجابية في متغيرات الدراسة لها تأثير أكبر من التقلبات السلبية على معدل النمو الإقتصادي الأردني، وهذا ما يدل على عدم التماثل في الإستجابة لتأثير المتغيرات السلبية والإيجابية على المدى القصير والمدى الطويل. وبشكل أكثر دقة، تؤدي التقلبات الإيجابية في الإنفتاح التجاري إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي بنسبة 13% في حين تؤدي التقلبات السلبية إلى تراجع نسبته 26% في معدل النمو الإقتصادي وهذا ما أكدته دراسة (حسن، 2015).

أما فيما يتعلق بالتقلبات الإيجابية للإستثمار فإنها تؤدي إلى زيادة مقدراها 32% في معدل النمو الإقتصادي في حين تؤدي التقلبات السلبية إلى تراجع مقداره 21% في معدل النمو الإقتصادي. وعلى صعيد تأثر معدل النمو الإقتصادي بالتقلبات الإيجابية في القوى العاملة فإنها تؤدي إلى حدوث زيادة بنسبة 9% في حين تؤدي التقلبات السلبية إلى انخفاض نسبته 2% في معدل النمو الإقتصادي. كما تؤدي زيادة التقلبات الإيجابية في التطور التكنولوجي من الصادرات إلى رفع معدل النمو الإقتصادي بمقدار 11% ونسبة انخفاض مقدارها 8% عند حدوث التقلبات السلبية.

2- السعودية

جاءت النتائج المفسرة لمعدل النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية لتكشف التشابه في اتجاه الإستجابة سواء كانت التقلبات سلبية أم إيجابية للإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي. إلا أن هذا التأثير كان أكبر في حالة التقلبات السلبية حيث أدت إلى انخفاض معدل النمو الإقتصادي بنسبة 27% كذلك أدت التقلبات الإيجابية إلى انخفاض معدل النمو الإقتصادي بنسبة 20%. وعلى الرغم من هذه النتيجة لا تتوافق في ظاهرها مع منطق النظرية الإقتصادية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الإقتصاد السعودي لا يزال يعتمد على النفط كمصدر رئيسي في هيكل الإقتصاد الوطني، وبالرغم من تدفق الفوائض البترولية وارتفاع حجم الصادرات من القطاع النفطي والغاز الطبيعي كقطاع قائد للنمو الإقتصادي في البلاد لا بد من

الإهتمام بقطاع الصناعات التحويلية كقطاع أساسي في تنويع هيكل الإقتصاد الوطني واكتساب مزايا تنافسية جديدة من خلال مدخلات التقنية والإبتكار، وتركيز سياسة التجارة الخارجية للمملكة على زيادة حجم الصادرات للإرتقاء بمعدلات النمو الإقتصادي (البنا، 2014). متوافقة مع دراسة (العربي، 2015) ودراسة (موارد، 2006).

في حين جاء تأثير التقلبات الإيجابية لكل من الإستثمار (تكوين رأس المال الثابت)، والقوى العاملة وتطور الصادرات التكنولوجية أكبر على معدل النمو الإقتصادي من تأثير التقلبات السلبية، وبشكل أكثر تفصيل، تؤدي التقلبات الإيجابية في الإستثمار إلى زيادة مقدارها 11% في معدل النمو الإقتصادي بينما يؤدي حدوث التقلبات السلبية إلى تراجع في معدل النمو الإقتصادي مقداره 9% في حين تؤدي التقلبات الإيجابية في الصادرات التكنولوجية إلى زيادة مقدارها 21% في معدل النمو الإقتصادي وتؤدي التقلبات السلبية إلى تراجع معدل النمو الإقتصادي بمقدار 16% أما بما يتعلق بالتقلبات الإيجابية للقوى العاملة فإنها تؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي بنسبة 13% وتؤدي التقلبات السلبية إلى حدوث تراجع نسبته 8% في معدل النمو الإقتصادي.

3-**مصر**

أشارت النتائج المتعلقة بجمهورية مصر العربية إلى ان تأثير التقلبات الإيجابية في متغيرات الدراسة تهيمن على تأثير التقلبات السلبية في معدل النمو الإقتصادي. وبشكل أكثر دقة، تؤدي التقلبات الإيجابية في الإنفتاح التجاري إلى زيادة نسبتها 7% في معدل النمو الإقتصادي في حين تؤدي التقلبات السلبية إلى تراجع معدل النمو الإقتصادي نسبته 11% وعلى صعيد تأثر معدل النمو الإقتصادي بالتقلبات الإيجابية للإستثمار (رأس المال الثابت) فإنها تؤدي إلى زيادة نسبتها 11% في حين تؤدي التقلبات السلبية إلى تراجع معدل النمو الإقتصادي نسبته 20%.كما تؤدي التقلبات الإيجابية في القوى العاملة إلى زيادة نسبتها 19% في معدل النمو الإقتصادي في حين تؤدي التقلبات السلبية إلى حدوث تراجع نسبته 23% في معدل النمو الإقتصادي. أما بما يتعلق بتأثير التقلبات الإيجابية والسلبية للصادرات التكنولوجية في

معدل النمو الإقتصادي فإنها تؤدي إلى زيادة مقدارها 23% عند حدوث التأثيرات الإيجابية وتراجع مقداره 16% في حال التأثيرات السلبية.

4- تونس

جاءت النتائج المفسرة لدولة تونس لتكشف التشابه في اتجاه الإستجابة في تأثير كل من الإستثمار (رأس المال الثابت) والإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي. وبشكل أكثر دقة، تؤدي التقلبات الإيجابية في الإنفتاح التجاري إلى انخفاض في معدل النمو الإقتصادي نسبته 11% وما نسبته 20% عند حدوث التقلبات السلبية في معدل النمو الإقتصادي. وتؤدي التقلبات الإيجابية أيضاً في الإستثمار إلى حدوث انخفاض في معدل النمو الإقتصادي نسبته 7% وما نسبته 14% في حال التقلبات السلبية. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة لا تتوافق في ظاهرها مع منطق النظرية الإقتصادية، وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة إقتصاد الدولة مما أدى إلى تراجع الإستثمار المحلي او عدمه، حيث أن تراجع الإستثمار في تونس يعود إلى أسباب خاصة بالدولة كمشاكل البطالة والتهديدات الأمنية والاحتجاجات العمالية التي تجعل المستثمر ينفر ويفضل مناطق مستقرة، كما أن البنية التحتية والبيروقراطية الإدارية تقفان حجر عثرة أمام كل مستثمر يرغب في إحداث مشاريع بالبلاد حيث يصطدم بواقع التراخي الإداري وصعوبة الحصول على التراخيص وغيرها، علاوة على ذلك؛ قلة اليد العاملة رغم ارتفاع البطالة، ويواجه المستثمر الأجنبي مشكلاً كبيراً في تحويل أرباحه إلى البنك المركزي إذ يضيف تلك الأموال في رصيد احتياطات العملة الصعبة بالإضافة إلى عدم وجود دعم من الحكومة التونسية بالرغم من وجود العديد من القطاعات الإستثمارية.

في حين أشارت النتائج المتعلقة بمتغير القوى العاملة والتطور التكنولوجي إلى أن تأثير التقلبات الإيجابية لكلا المتغيرين أكبر من تأثير التقلبات السلبية. وبشكل أكثر تفصيل، أدى حدوث التقلبات الإيجابية في القوى العاملة إلى زياده في معدل النمو الإقتصادي نسبتها 7% في حين أدت التقلبات السلبية إلى تراجع معدل النمو الإقتصادي بنسبة 14% وعلى صعيد تأثر معدل النمو الإقتصادي بالتقلبات الإيجابية

في التطور التكنولوجي فقد أدت إلى ارتفاعه بنسبة 6% بينما أدت التقلبات السلبية إلى انخفاض معدل النمو الإقتصادي بنسبة 11%.

5- تركيا

أظهرت النتائج المتعلقة بدولة تركيا في الجدول رقم (3.4) أن التقلبات الإيجابية في الإنفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة نسبتها 14% في معدل النمو الإقتصادي وتؤدي التقلبات السلبية إلى حدوث تراجع نسبته 12% وعلى صعيد تأثر معدل النمو الإقتصادي بالتقلبات الإيجابية للإستثمار(تكوين رأس المال الثابت) فإنها تؤدي إلى زيادة نسبتها 16% وتراجع مقدراه 21% عند حدوث التقلبات السلبية.

كما أشارت النتائج إلى أن حدوث التقلبات الإيجابية في القوى العاملة تؤدي إلى زيادة نسبتها 22% في معدل النمو الإقتصادي وعلى النقيض من ذلك، يؤدي حدوث التقلبات السلبية إلى تراجع في نسبة معدل النمو الإقتصادي نسبته 13% هذا وأشارت النتائج إلى أن التقلبات الإيجابية في التطور التكنولوجي تؤدي إلى زيادة نسبتها 12% في معدل النمو الإقتصادي بينما تؤدي التأثيرات السلبية إلى تراجع نسبته 7% في معدل النمو الإقتصادي في تركيا.

الجدول رقم (3.4): نتائج تقدير معلمات NARDL في الأجل الطويل

Variable	GDP (-1)	I		LF		TO		T	T
		+	-	+	-	+	-	+	-
الأردن									
Coefficient	-0.382*	0.321*	-0.214**	0.087***	-0.022	0.135*	-0.267**	0.112	**-0.082
t-Statistic	-6.236	3.261	-2.138	1.907	-1.163	3.579	-2.096	2.091	-1.978
السعودية									
Coefficient	-0.296*	0.118**	-0.092*	0.131**	-0.083*	-0.201***	-0.271	0.212**	-0.162*
t-Statistic	-4.328	2.036	-1.786	2.676	-2.647	-2.017	-1.962	2.206	-1.906
مصر									
Coefficient	-0.272*	0.113**	-0.203***	0.192	-0.234*	0.076**	-0.110*	0.231**	-0.183*
t-Statistic	-4.525	2.237	-1.796	1.450	-3.520	1.891	-3.639	2.476	-2.247
تونس									
Coefficient	-0.342*	-0.072**	-0.147	0.167**	-0.078***	-0.117**	-0.203	0.067**	-0.118***
t-Statistic	-6.482	-2.016	-1.232	2.137	-1.780	-2.107	-1.489	2.337	-1.790
تركيا									
Coefficient	-0.307*	0.168**	-0.212***	0.223***	-0.137**	0.143**	-0.220***	0.128*	-0.072*
t-Statistic	-2.393	3.842	-1.762	2.904	-2.367	2.786	1.841	3.036	-1.986

الدلالة الاحصائية: *، **، *** تعني قبول أنّ النتيجة مقبولة احصائية عند 1%، 5%، 10% تواليا

4.4: الإختبارات التشخيصية

للتأكد من جودة النموذج المقدر وعدم وجود أي من المشاكل القياسية الشائعة في بيانات السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار كوزوم للاستقرارية للتأكد من خلو النماذج من أي تغيرات هيكلية تؤثر في مصداقية النتائج. حيث يتضح من خلال الأشكال التالية أن منحنى البواقي يقع ما بين خطي فترات الثقة مما يثبت صحة استقرارية البيانات على مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإنّ النماذج المقدرة لا تعاني من تغيراتٍ هيكليةٍ تؤدي إلى تغيرات أو قفزات مفاجئةٍ في النموذج القياسي.

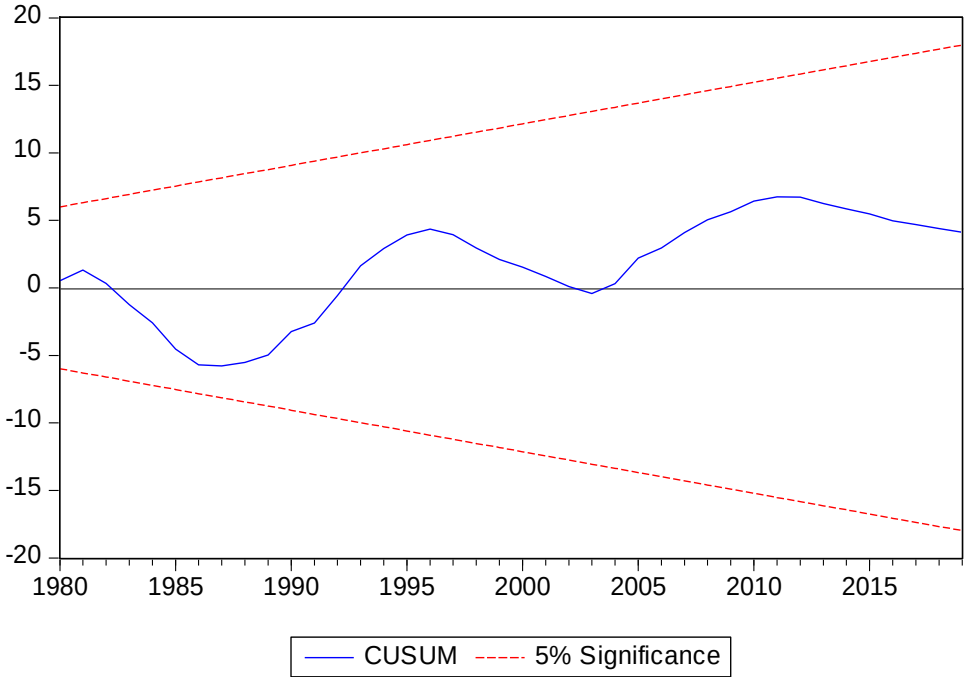

الشكل رقم (1.4) اختبار (CUSUM) – الأردن

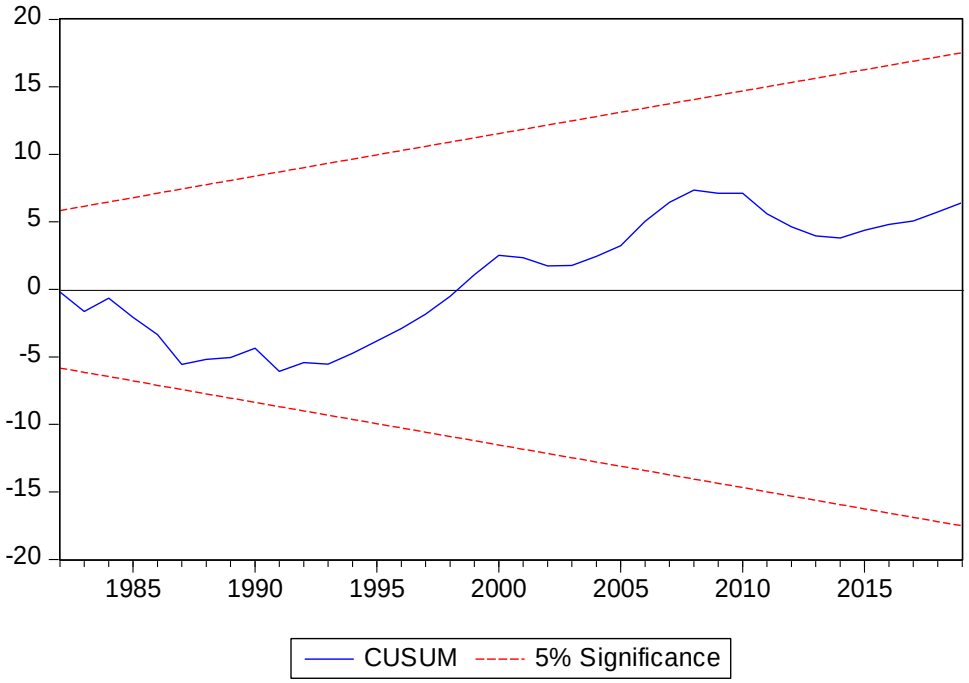

الشكل رقم (2.4) اختبار (CUSUM) – مصر

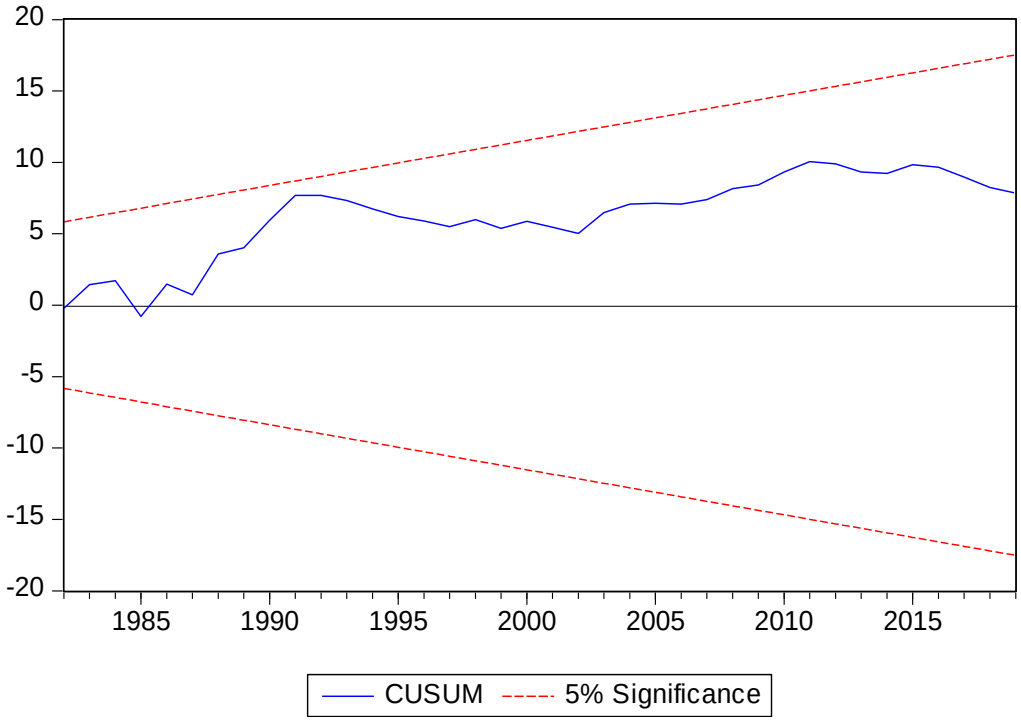

الشكل رقم (3.4) اختبار (CUSUM) – السعودية

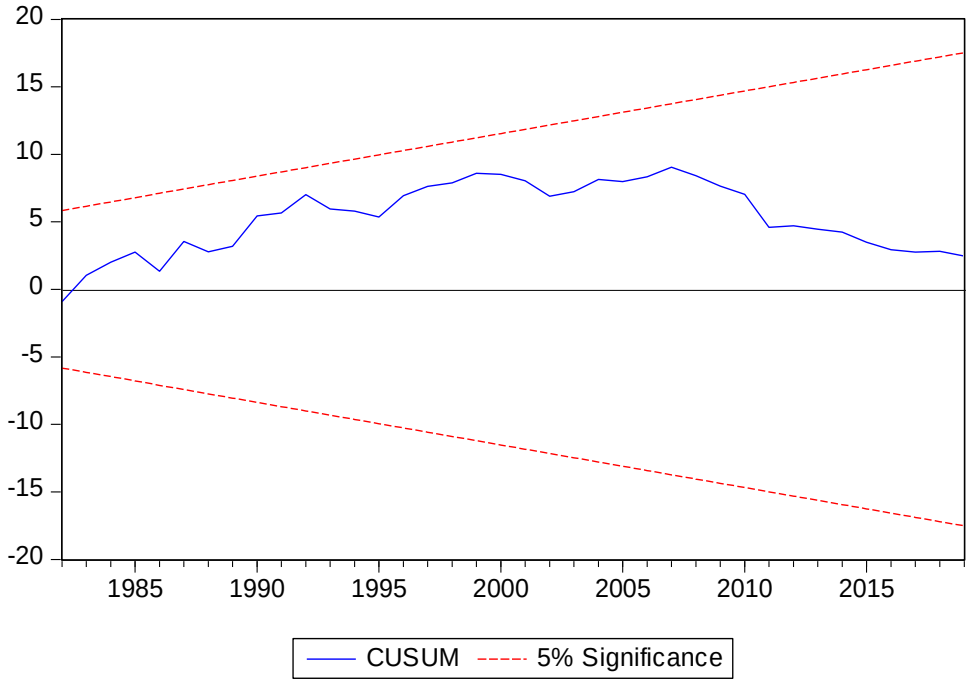

الشكل رقم (4.4) اختبار (CUSUM) – تونس

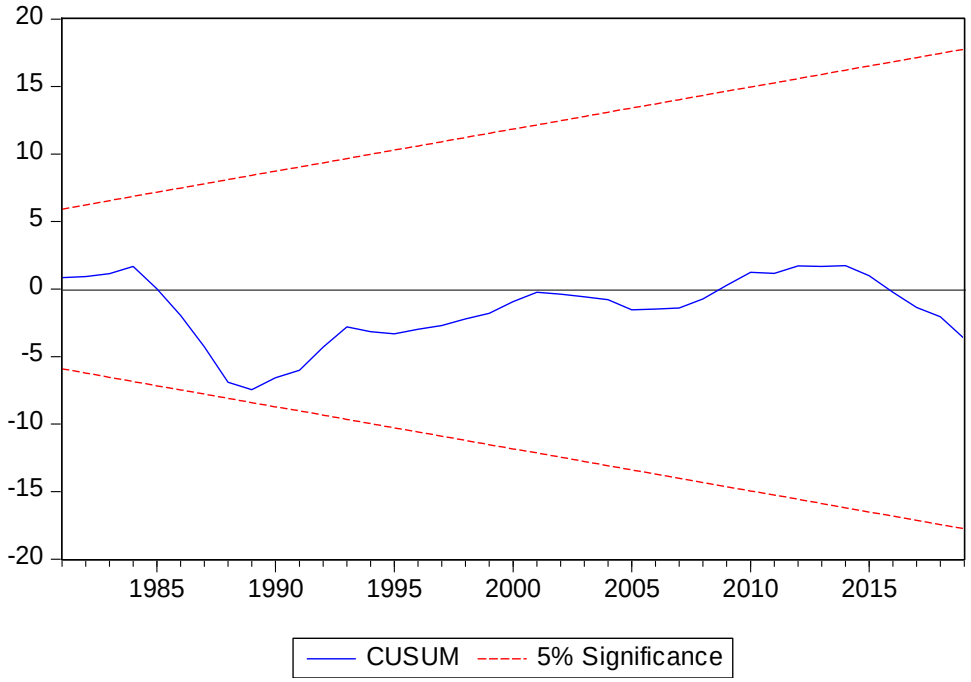

الشكل رقم (5.4) اختبار (CUSUM) – تركيا

كما تمّ أيضا إجراء عدد من الاختبارات التشخيصية لفحص بواقي النموذج وكما هو موضح في الجدول رقم (4.4). حيث أشارت نتائج اختبار LM –Test إلى عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي. كما ويشير اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ.

الجدول رقم (4.4) نتائج الاختبارات التشخيصية

Lagrange multiplier statistics	Prob
Serial Correlation LM test	0.438
Heteroskedasticity test	0.359

5.4 الإستنتاجات والتوصيات

1.5.4 الإستنتاجات

لدراسة أثر الإنفتاح التجاري والعوامل التفسيرية الأخرى على معدل النمو الإقتصادي في دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة (1978 –2018) بإستخدام البيانات السنوية، طبقت هذه الدراسة نموذج الخطي Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) بسبب طبيعة البيانات. وقد تبين أن معاملات المتغيرات التفسيرية الخاصة بالإستثمار (تكوين رأس المال الثابت)، والقوى العاملة والتطور التكنولوجي (الصادرات التكنولوجية)، لها تأثير معنوي وطردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يتوافق مع النظرية الأساسية التي قام عليها نموذج الدراسة لتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات ومعدل النمو الإقتصادي.

ويمكن تلخيص الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بالنقاط التالية:

1- أن النمط المتقلب في الحالة الإقتصادية بين ازدهار وانكماش يدل على وجود سلوك غير خطي في العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية الكلية والنمو الإقتصادي.

2-أثبتت نتائج الدراسة، أن التقلبات الإيجابية لمعظم المتغيرات التفسيرية لها تأثير إيجابي على معدل النمو الإقتصادي

3- تبين أن آثار الإنفتاح التجاري على معدل النمو الإقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب السياسة ودرجة التطور الإقتصادي الذي تعرفه الدولة وطبيعة المنتجات التي تصدرها وتستوردها.

4- أظهرت النتائج أن معدل النمو الإقتصادي في السعودية هو نمو غير مستقر لإعتماده على إيرادات الصادرات النفطية ولم تساهم التقلبات الإيجابية في الإنفتاح التجاري في رفع معدلات النمو الإقتصادي. ومن ناحية الدقة فإنه لا يمكن ملامسة الأثر الفعلي للإنفتاح التجاري في السعودية بسبب اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات.

5- كشفت النتائج أن التقلبات الإيجابية في مستوى التطور التكنولوجي (ممثلاً بالصادرات التكنولوجية) تؤثر إيجاباً على معدل النمو الإقتصادي في المدى القصير والطويل على عكس التقلبات السلبية التي تؤثر سلباً على معدل النمو الإقتصادي.

6-توصلت الدراسة إلى أن التقلبات الإيجابية في الإستثمار التونسي أعطت نتائج عكسية بالتأثير على معدل النمو الإقتصادي لعدم توفر بيئة استثمارية مناسبة.

2.5.4 التوصيات

في ضوء النتائج المتحصلة يمكن استخلاص التوصيات التالية:

1-ضرورة أخذ التقلبات الاقتصاديّة بعين الاعتبار أثناء تحليل العلاقة لما لها من أهميّة لدى صانعي القرار الإقتصادي في اتخاذ السياسات والإجراءات المتاحة والمؤثرة والتي تُساعد صانعي القرار على الحد من حدة تأثير هذه التقلبات في النمو الاقتصادي.

2-ضرورة زيادة الانفتاح التجاري كونه عاملاً رئيسياً في زيادة مراحل الازدهار الاقتصادي والتقليل من تبعات فترات الانكماش الطويلة نسبياً.

3-ضرورة تشجيع الإستثمار (رأس المال الثابت) وزيادة العوامل التي تؤثر إيجاباً في الإستثمار، مثل الطرق وأساليب إنتاج جديدة وتقديم حوافز للمستثمرين.

4-تأكيد الإستثمار الذي ينمي الثروة ويخلق التراكم الرأسمالي وليس على ذلك الإستثمار الذي ينجم عنه خلق فرص العمل واستمرارية الحياة.

5- زيادة الإهتمام بالتطور التكنولوجي (ممثلاً بالصادرت التكنولوجية) من خلال توسيع وتكثيف شبكة الإتصال والإهتمام بالبنية التحتية والإعتماد على الطرق

الحديثة للإنتاج والإدراة والبحث والتطوير، للإلتحاق بمصاف الدول المتقدمة وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي.

على الرغم من هذه النتائج، لا تزال هناك بعض الأسئلة والتي قد تبحث الدراسات المستقبلية من خلالها في دور متغيرات الاقتصاد الكلية الأخرى في النمو الاقتصادي.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

ابن لغيصم، سعود عبدالله(2015)، **أثر التجارة الخارجية في نمو وتطور الإقتصاد في المملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 43، العدد 2.

اسماعيل، عصام(2018)، **قياس فاعلية الواردات في التأثير على النمو الإقتصادي في سورية**، رسالة ماجستير، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 31.

أمينة، بن يوب(2020)، **تقليل أثر تقلبات مستوى التقدم التكنولوجي والنمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج NARDL**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

بلحضري، عبدالرزاق، وآخرون(2020)، **دراسة التأثيرات غير المتماثلة للنمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر في ظل البرامج التنموية باستخدام نموذج NARDL**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 3، جامعة حسيبة بوعلي، الجزائر.

البنا، إسلام محمد(2014)، **أثر التجارة الدولية على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية**، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 105، العدد 513.

البنك الدولي، **قاعدة البيانات الإحصائية**، 1978-2018

جمال، زدون، عائشة، بن خدو(2018)، إعادة الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2014 -1980، أطروحة دكتوراه، مجلة المقار للدراسات الإقتصادية، العدد 3، جامعة معسكر، الجزائر.

الحبيب، فايز(1985)، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود.

حسن، ميادة داود(2015)، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الأردن**، أطروحة دكتوراه، جامعة آل البيت، الأردن.

حفيظة، شيخي(2012)، **ترشيد السياسيات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.

حلمي، أمنية(2005)، **أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر**، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الإقتصادية.

حمدان، بدر(2012)، **تحليل النمو في الإقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين.

خلف، فليح(2006)، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن.

الخوالدة، دانا علي(2018)، **أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الأردن**، أطروحة دكتوراه، جامعة آل البيت، الأردن.

الرفاتي، ناهض(2016)، **انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في تركيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين.

السواعي، خالد(2015)، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الإقتصادي دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية، المجلد 2، العدد 1، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

شرف الدين، ملال(2017)، **الإنفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال إفريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات : الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع.

الشمري، حسين عباس، حسان، كريم عيسى(2018)، **تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بابل، العراق.

طاقة، محمد(2008)، **الإستثمار العربي وأثره على الإقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية**، العدد السابع عشر، كلية بغداد، العراق.

طالب، دليلة(2016)، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980- 2013)**، أطروحة دكتوراه، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية، المجلد 3، العدد 2.

عبد الحميد، خالد هاشم(2020)، **لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 2، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة الحلوان، مصر.

العربي، رحماني(2018)، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995- 2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

عقراوي، محمد(2015)، **أثر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت للإقتصاد العراقي (مع إشارة إقليم كردستان)** ، مجلة جامعة زاخور، المجلد 3، العدد 1

عواز، وسام إبراهيم، غريبة، عمار سالم(2017)، **أثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2005-2015** ، رسالة ماجستير، مجلة التربوي، العدد 11، جامعة المرقب – كلية التربية بالخمس، ليبيا.

الغواص، بدر لافي، عبدالحليم، محمد يونس(2019)، **أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في ماليزيا**، رسالة ماجستير، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد 46، العدد 4.

الفقي، محمد سعد، علي، إسلام عبدالسلام(2020)، **دراسة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1996-2018 (دراسة قياسية)**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 2، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

لوصيف، فيصل(2014)، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

مسغوني، منى(2005)، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970 – 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

مقران، بهلول(2005)، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2005- 1970**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

موارد، تهتان(2006)، **الإنفتاح التجاري وأثره على النمو الإقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور يحي فارس، الجزائر.

مولود، كبير، طارق، بن خليف(2014)، **دراسة قياسية لأثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1990 -2011**، رسالة ماجستير، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، جامعة الجلفة، الجزائر.

نبيلة، جعفري(2015)، **دراسة إقتصادية قياسية لأثر الإنفتاح التجاري على الميزان التجاري-حالة الجزائر- الفترة (1989- 2013)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-، الجزائر.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

Anwar, Sampath(1997), **Export and economic growth**, Western Agricultural Economics Association

Anwar, Sampath(1997), **Exports and Economic Growth, 1997 Annual Meeting**, July 13-16, 1997, Reno\ Sparks, Nevada 35938, Western Agricultural Economics Association.

Didier, T., M. Pinat(2017),**The Nature of Trade and Growth Linkages, World Bank Policy Research Working Paper 8168**, World Bank, Washington, DC.

Dogruel, Suut, Tekce, Mahmut(2011), Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries, **Topics in Middle Eastern and African Economies**, Vol. 13.

Economic Growth: Case of Indian Ocean Rim Countries, **Journal of Economics and Development Studies**, VOL. 2 (02),PP. 407-427.

Edwards, j. and M. Garland(2009), An evaluation of the effect of Major trading Partner growth using a GMM system, **Applied Economics Letters**, VOL:16, NO:7.

Franker, Romer, (1999), Endogenous Technological change, **the journal of political economy**, Vol 98, NO.5, Part 2.

Henn, C., C. Papageorgiou, and N. Spatafora(2015), **Export Quality in Advanced and Developing Economies**: Evidence from a New Dataset, WTO Staff Working Paper ERSD-2015-02, World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, Geneva.

Kabuga, Ismail(2018), Does trade openness promote long run economic growth in Nigeria? An empirical insight, **Umyuk Journal of Economics and Development** (UJED),Vol. 1, pp. 25-36, Nigeria

Lederman, D, W, Maloney (2003), **Trade Structure and Growth." World Bank Working Paper 3025,** World Bank, Washington, DC.

Mukhtar, Bilguees(2012), Export instability income terms of trade, instability and growth: case of India **The Romanian Economic Journal** (REJ), vol. 14(39).

Nowbutsing, Baboo(2014), **The impact of Openness on**

Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. **Journal of Applied Econometrics**, 16 (03), 289–326.

SHIN(2014), **Modeling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework**, Festschrift in honor of Peter Schmidt. ,NY, 2014. New York: Springer

Wanikkaya(2003), **The relationship between trade openness and economic growth**, Economic and Social Commission for Western Asia, p04.

الملحق (أ)

نتائج تقدير معلمات NARDL في الأجل القصير

تركيا	تونس	مصر	السعودية	الأردن	Coefficient
**	-0.328	-0.216	0.231	-0.082	DGDP(-1)
**	[0.132]	[0.035]	[0.068]	[0.032]	
-0.389	-0.438	0.172	0.437	0.137	DGDP(-2)
[0.022]	[0.019]	[0.231]	[0.003]	[0.039]	
-0.214	-0.127	0.289	0.348	-0.264	DGDP(-3)
[0.091]	[0.032]	[0.021]	[0.018]	[0.023]	
-0.428	0.203	-0.321	0.118	-0.209	DI_N(-1)
[0.014]	[0.022]	[0.068]	[0.238]	[0.000]	
0.331	0.137	-0.360	0.217	0.132	DI_P(-1)
[0.036]	[0.019]	[0.024]	[0.041]	[0.006]	
0.167	0.136	**	0.178	-0.213	DI_N(-2)
[0.180]	[0.082]	**	[0.027]	[0.032]	
0.126	**	0.174	0.250	0.037	DI_P(-2)
[0.003]	**	[0.212]	[0.001]	[0.010]	
-0.103	-0.820	0.165	-0.292	**	DI_N(-3)
[0.013]	[0.014]	[0.085]	[0.001]	**	
**	**	0.238	-0.267	0.059	DI_P(-3)
**	**	[0.118]	[0.008]	0.000	
0.067	**	0.218	**	0.178	DLF_P(-1)
[0.027]	**	[0.015]	**	[0.210]	
**	-0.036	-0.108	-0.316	-0.204	DLF_N(-1)
**	[0.074]	[0.034]	[0.156]	[0.038]	
-0.214	0.452	0.133	**	0.211	DLF_N(-2)
[0.032]	[0.029]	[0.031]	**	[0.107]	
**	-0.415	**	-0.250	-0.044	DLF_P(-2)
**	[0.000]	**	[0.180]	[0.000]	
-0.214	**	0.362	**	0.013	DLF_N(-3)
[0.001]	**	[0.042]	**	[0.020]	
**	-0.135	**	0.238	-0.011	DLF_P(-3)
	[0.092]	**	[0.014]	[0.119]	
-0.207	-0.097	-0.207	0.065	**	DTO_P(-1)
[0.023]	[0.039]	[0.002]	[0.061]	**	
-0.045	-0.072	0.146	**	0.094	DTO_N(-1)
[0.002]	[0.037]	[0.022]	**	[0.061]	
-0.151	-0.313	**	-0.150	-0.098	DTO_N(-2)
[0.022]	[0.000]	**	[0.001]	[0.000]	
-0.132	**	-0.239	0.142	-0.164	DTO_P(-2)
[0.015]	**	[0.036]	[0.022]	[0.014]	
0.009	-0.248	**	-0.128	-0.035	DTO_P(-3)
[0.033]	[0.037]	**	[0.114]	[0.000]	
**	-0.072	**	0.452	0.044	DTO_N(-3)

**	[0.061]	**	[0.029]	[0.024]	
-0.438	**	-0.288	-0.178	-0.147	DI_N(-1)
[0.044]	**	[0.068]	[0.012]	[0.092]	
0.013	-0.186	-0.251	**	0.302	DI_P(-1)
[0.000]	[0.020]	[0.033]	**	[0.087]	
**	**	0.214	-0.147	-0.297	DI_N(-2)
**	**	[0.013]	[0.056]	[0.072]	
0.339	0.180	**	0.487	0.189	DI_P(-2)
[0.022]	[0.092]	**	[0.092]	[0.032]	
- 0.208	-0.237	-0.151	-0.162	-0.211	DI_N(-3)
[0.002]	[0.061]	[0.061]	[0.002]	[0.032]	
-0.362	0.784	0.162	0.221	0.487	DI_P(-3)
[0.092]	[0.061]	[0.231]	[0.012]	[0.042]	

المعلومات الشخصية

الاسم: الاء رزق المعايطة

التخصص: الماجستير في الاقتصاد

الكلية: إدارة الأعمال

سنة التخرج: 2021